الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/6/DOM/1

الجمعية العامة

Distr.: General
27 August 2009
Arabic
Original: Spanish

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة
جنيف، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١*

الجمهورية الدومينيكية

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.

(A) GE.09-15138 021109 031109

الرجاء إعادة الاستعمال

١- المنهجية والعملية التشاورية

١- تعتَبر الجمهورية الدومينيكية الاستعراض الدوري الشامل الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان أداةً ذات أهمية قصوى لمتابعة حالة حقوق الإنسان في البلد. ومن هنا يأتي التزام السلطات بالشفافية في العملية التشاورية السابقة لصياغة هذا التقرير واعتزامها التحلي بالجدية في الوفاء بالالتزامات التي ستقطعها على نفسها في إطار عملية الاستعراض هذه.

٢- وقد سبقت وضع هذا التقرير عملية تشاورية طويلة شملت على سبيل المثال عقد مؤتمر قمة وطني[١] جمع عدداً متنوعاً للغاية من منظمات المجتمع المدني؛ وإجراء حوار في البلد بأسره بمناسبة مراجعة الدستور[٢]؛ وعقد حلقتين دراسيتين، إحداهما وطنية عن حقوق العمال[٣] والأخرى دولية هدفت إلى الوقوف على تجارب المجتمعات والبلدان الأخرى في مجال تسوية أوضاع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم[٤].

٣- ويعكس هذا التقرير جميع هذه المبادرات، فضلاً عما قامت به لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين المؤسسات، التي تشرف عليها وزارة الشؤون الخارجية وتضم ١٥ مؤسسة حكومية وعدداً معيناً من المنظمات غير الحكومية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان[٥]، من عمل منهجي استغرق أكثر من أربع سنوات. واختُتمت العملية التشاورية بعقد حلقة عمل تناولت الطرق المتبعة في وضع التقرير، نظمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان[٦] في سانتو دومينغو.

٤- وقد قدمت وزارة الخارجية مشروع وثيقة تجمل جميع هذه الأعمال إلى الحكومة للحصول على موافقتها عليها. وإذا كان هذا التقرير يعكس رؤى المجتمع المدني[٧] فهو يعبّر عن الموقف الرسمي للحكومة الدومينيكية من حيث الوفاء بالالتزامات الواردة فيه. بيد أنه يتعين على السلطات والمجتمع توحيد جهودهما والعمل سوياً لتحسين عملية تطبيق برنامج العمل الوطني لحقوق الإنسان.

٥- ونظراً للاختصار المطلوب في هذا النوع من التقارير، لم يكن بالإمكان إيراد جميع المعلومات اللازمة واكتفينا بتناول المسائل الأكثر أهمية بالنسبة لهذا البلد الذي يتقدم على طريق النمو ويدرك التزاماته التي قطعها أمام المجتمعين الوطني والدولي[٨].

٢- الإطار المعياري والمؤسساتي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

٢-١ دستور عام ٢٠٠٩، تطور القانون المحلي وإدماج صكوك حقوق الإنسان في القانون المحلي

٦- الجمهورية الدومينيكية دولة تحتكم إلى القانون والديمقراطية والتمثيل النيابي. ويبلغ عدد سكان إقليم الدولة، الذي تبلغ مساحته ٤٨ ٦٧٠,٨٢ كيلومتراً مربعاً وبه موارد طبيعية شحيحة، ٩,٢ مليون نسمة ويستضيف نحو ٩٠٠ ٠٠٠ إلى ١,٢ مليون مهاجر بدون أوراق قانونية، ينتمي معظمهم إلى بلد مجاور، هو جمهورية هايتي.

٧- ودستور الجمهورية، كما في أي دولة قانون، هو تعبير للإرادة الشعبية. ويأتي نصه المعروض حالياً على المصادقة تكريساً للحقوق الأساسية: كالحقوق المدنية والسياسية[٩]، أي صون كرامة الإنسان[١٠]؛ والحق في المساواة وفي عدم التمييز[١١]؛ وحق الشخص في الأهلية[١٢]؛ وفي الاتصال على الصعيد المادي والفكري والاجتماعي[١٣]؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[١٤]؛ والحقوق الجماعية؛ والحق في البيئة[١٥].

٨- وبمقتضى هذا الدستور، تتوخى الجمهورية الدومينيكية زيادة تحسين سجلها في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، لا سيما على صعيد قضايا الحق في الحياة، والمعاملة الوحشية التي يتعرض لها المشتبه فيهم والأشخاص المحتجزون رهن التحقيق والسجناء؛ والظروف السائدة في السجون؛ والقبض على المشتبه فيهم واحتجازهم؛ والفساد؛ والعنف والتمييز ضد النساء؛ والعمل القسري ودعارة الأطفال؛ والتمييز ضد الأشخاص بدون أوراق قانونية وحماية حقوق العمل الأساسية؛ والاتجار بالأشخاص؛ وتهريب الأشخاص بدون أوراق قانونية.

٩- لقد صدّقت الجمهورية الدومينيكية، بعد سقوط الديكتاتورية في عام ١٩٦١، على الصكوك الدولية الرئيسية لحماية حقوق الإنسان وقامت تبعاً لذلك بتحديث سلسلة من القوانين والأنظمة[١٦]. وهذا الجهد الديمقراطي شاهد على التحولات العميقة التي أجريت في سبيل إدماج مسألة حقوق الإنسان في الحياة السياسية للبلد.

٢-٢ الإطار المؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

١٠- لقد تطلبت عملية تدعيم المؤسسات الديمقراطية التي بدأت في عام ١٩٦١ وضع أدوات للمشاركة من أجل وضع ومتابعة وتقييم سياسات عامة وكذلك آليات تتيح للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية احترام حقوق الإنسان.

١١- وقد اتخذت عملية وضع أدوات لمشاركة المواطنين والهادفة إلى متابعة السياسات العامة وتقييمها أبعاداً كبيرة خلال السنوات الخمس الأخيرة. ففي الفترة بين عام ٢٠٠٣

وعام ٢٠٠٨، دعمت الحكومة تنظيم ٤٩ حلقة دراسية ومؤتمراً دولياً تناول مسائل اجتماعية واقتصادية وثقافية. وهذا الانفتاح المتزايد على الحوار الاجتماعي يتجلى أيضاً في عدد المنتديات التي اتسمت بمشاركة المواطنين والمجالس الوطنية ومجالس المقاطعات المعنية بحقوق الإنسان.

١٢- ومن بين التدابير التي تُحسَب للسلطة التنفيذية، والتي اتخذت في الفترة بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٨، تجدر الملاحظة إلى تدعيم وزارات شؤون المرأة، والشؤون الثقافية، وشؤون الشباب (بعد اعتماد قانون عام ١٩٩٩ الذي تضمن إنشاء هذه الوزارات). ويلاحظ أيضاً إنشاء جهاز استشاري مكلف بالسياسة الاجتماعية الاقتصادية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي[١٧]، وكذلك وضع خطة الأمن الديمقراطي الرامية إلى الحفاظ على سلامة وأمن كل مواطن، دون إغفال العملية التشاورية التي أطلقتها وزارة الاقتصادية بموجب القانون رقم 06-498 الذي يحكم النظام الوطني للتخطيط والاستثمار العام الرامي إلى جعل الاستثمارات الاجتماعية أولوية على المدى المتوسط والبعيد.

١٣- وبالإضافة إلى ذلك، فتحت النيابة العامة مكاتب مدعي الحي لحماية حقوق النساء والقاصرين والمواطنين بشكل عام وتيسير لجوئهم إلى العدالة[١٨]. ودرّبت وزارة العمل ٢٢٢ مفتشاً مكلفاً بالتحقق من تطبيق قانون العمل على المستوى الوطني.

١٤- وبدأت المديرية العامة للهجرة تطبيق سياسة عدم التسامح المطلق في الحالات التي يثبت فيها أن مفتشيها أساؤوا معاملة الأجانب المقيمين في البلد بصورة غير شرعية أو انتهكوا حقوقهم. وخلال عام ٢٠٠٨ وحده، أوقفت المديرية ٩٢ مفتشاً عن العمل. ومنحت فضلاً عن ذلك أوراق إقامة لعمال زراعيين هايتيين - بلغ عددهم من ١٦ ٠٠٠ إلى ٢٠ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٨ - والذين تمكنوا بذلك من العمل في المزارع بصورة قانونية.

١٥- وخلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨، اعتمد الجهاز التشريعي القانون رقم 0-137 المتعلق بالتهريب غير المشروع للمهاجرين وبالاتجار بالأشخاص، والرامي أساساً إلى حماية حقوق النساء والأطفال والمراهقين؛ والقانون رقم 03-136 المتعلق بحماية الحقوق الأساسية للأطفال والمراهقين؛ والقانون رقم 04-258 المتعلق بالهجرة، والذي يجري حالياً النظر في نظام تطبيقه[١٩]. كما صدّق الجهاز التشريعي في عام ٢٠٠٦ على بروتوكولات باليرمو لقمع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بصورة غير مشروعة[٢٠].

١٦- وأنشأ الجهاز القضائي آليات جديدة لضمان حماية الحقوق الأساسية وتسوية المنازعات، كما أقام مكتب الدفاع عن الشعب ومراكز للوساطة. وقد جرى العمل بهذا المشروع على أحسن ما يرام بالتعاون مع النيابة العامة والمنظمة غير الحكومية "Participacíon Ciudadana"، وكذلك جمعيات أخرى من المجتمع المدني التي تدعم بدورها هذا المشروع[٢١].

١٧- وفيما يتعلق بوثائق الهوية التي يتعين أن تكون في حوزة كل مواطن أو أجنبي يقيم في الإقليم الوطني، فقد أطلق المجلس الانتخابي الوطني في عام ٢٠٠٥ عدداً من المبادرات، مثل مبادرة تنقية سجل الحالة المدنية وتشغيله آليا ليكون موضع ثقة وعملياً بقدر أكبر، وتسوية الإعلانات المتأخرة لتقييد المواليد، وتسجيل المواليد الأجانب في سجل الأجانب، وتسليم وثائق هوية تتضمن بيانات الاستدلال البيولوجي للدومينيكيين والأجانب.

١٨- ولاستكمال عملية إرساء المؤسسات، يبقى الحليف الأمثل للحكومة وللمجتمع يتمثل دائما في الممارسة اللامشروطة لحرية الصحافة وحرية التعبير بكل وسائل الاتصال وفي كامل أرجاء الإقليمي الوطني. فقد حرصت السلطات المعنية على التحقيق، على الفور وبدون استثناء، في جميع حالات التخويف الظاهرة أو الاعتداء الجسدي الصارخ، وجرى الكشف عن ملابساتها ومعاقبة المدانين بارتكابها. ومن جهة أخرى، تضطلع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية بمهامها في إقليم الدولة بحرية تامة.

٢-٣ التعاون مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان

١٩- تؤيد الجمهورية الدومينيكية بدون تحفظ عملية إصلاح أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وتضع السلطات هذه المسألة من أولوياتها الوطنية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٢٠- وتستجيب الجمهورية الدومينيكية للمكلفين بالإجراءات الخاصة الذين يطلبون دعوتهم لإجراء زيارات ميدانية وإلى الأجهزة المنشأة بموجب صكوك سارية المفعول، ولا سيما عندما يكون الهدف من هذه الزيارات ضمان متابعة مدى تنفيذ البلد التزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان[٢٢].

٢١- وفي عام ٢٠٠٣، رأت محكمة العدل العليا، في قرارها رقم ١٩٢٠، أن النظام الدستوري الدومينيكي يتألف من أحكام متساوية في الحجية مستمدة من مصدرين تشريعيين: أحدهما وطني، وهو الدستور والفقه الدستوري؛ وآخر دولي ويتمثل في الصكوك والمعاهدات الدولية، والآراء الاستشارية، وقرارات محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان[٢٣].

٢٢- وتجري الجمهورية الدومينيكية، في إطار منظمة الدول الأمريكية، حواراً دائماً مع منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وتساهم في تدعيم الأجهزة المكوّنة لهذه المنظومة[٢٤].

٢٣- وفي إطار الالتزامات الأخرى على الصعيد الدولي، تتعهد منظمة العمل الدولية "وثيقة بيضاء" تضبط فيها كل ستة أشهر مجموعة من المتغيرات المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة في سياق اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وأمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية[٢٥].

٣- الإنجازات والتحديات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان

٢٤- لقد أصبح بالإمكان، بفضل التقدم الكبير الذي تحقق منذ أن بدأ المسار الديمقراطي في الستينات، مواجهة جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي لا تزال ترتكب. و ها هي هذه الانتهاكات تزول تدريجياً مع تقدم البلد في تدعيم مؤسساته، ومع استمرار تحسن الوضع، ومع مواصلة السلطات اعتماد أفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان. وبالفعل، فإن البلد يعاني من مشكلتين هيكليتين على صعيد الفقر والهجرة: أما عن الهجرة، فلئن تدفق المهاجرين لا يزال متزايداً - ١٢ في المائة من سكان الدومينيكيين - وهم من اليد العاملة غير المؤهلة التي تبحث عن ظروف معيشية أفضل[٢٦]؛ وأما عن الفقر فلأن الجمهورية الدومينيكية، ورغم الجهود التي تبذلها يومياً لتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان، يوجد فيها نسبة تصل إلى ٥٤,٥ في المائة من السكان الذين يعيشون دون خط الفقر وفقاً لأرقام اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، الأمر الذي لا يجعلها في شيء بلداً مرفّهاً[٢٧].

٣-١ الحق في الحصول على وثائق الهوية وفي التقيد في سجل الحالة المدنية وفي الحصول على الجنسية

٢٥- الذي لا يملك وثائق الهوية في دولة القانون هو في الواقع ميت من الناحية المدنية. ولما كان لكل فرد الحق في أن يُسجّل عند مولده لكي يُعترف له بهويته التي تخوله الشخصية الاعتبارية ومن ثم خصائصه - أي لقبه واسمه العائلي، ومحل سكناه، وجنسيته، وحالته المدنية - يحرص المجلس الانتخابي الوطني المسؤول عن سجلات الحالة المدنية على تسليم وثائق الهوية الضرورية لكل شخص، وكذلك على عصرنة هذه المؤسسة وجعلها أكثر موثوقية وفعالية.

٢٦- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وعملاً بالقانون رقم 04-258 المتعلق بالهجرة، اعتمد المجلس الانتخابي الوطني القرار رقم 02-2007 القاضي بإنشاء سجل المواليد من أمهات أجنبيات غير مقيمات في الجمهورية الدومينيكية، أطلق عليه سجل الأجانب. وبذلك بات كل قاصر مولود في البلد لأبوين أجنبيين متمتعاً بوثيقة هوية رسمية ومن ثم تمكن أبويه من تسجيله لدى المصلحة المختصة[٢٨].

٢٧- أما المواليد الجدد أو القاصرين مجهولي الجنسية فلا يمكن تسجيلهم في سجل الأجانب. وفي مثل هذه الحالات، وبناءً على حق الفرد في الحصول على الجنسية، تمنح الجمهورية الدومينيكية لهؤلاء الجنسية الدومينيكية عملاً بالاتفاقية بشأن تقليص حالات انعدام الجنسية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام ١٩٦١.

٢٨- ولتسوية مشكلة الـ ٦٠٠ ٠٠٠ من الرعايا المحرومين من شهادة الميلاد و/أو وثيقة الهوية الذين أحصتهم الحكومة في عام ٢٠٠٤، أبرم المجلس الانتخابي الوطني مع ديوان تنسيق

السياسة الاجتماعية اتفاقاً يرمي إلى تعزيز وتفعيل قسم الإعلانات المتأخرة. وخلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨، سُجّل ٩٦٧ ٣٦٣ إعلاناً متأخراً، منها ٦٨٠ ٨١ إعلاناً يخص شباباً تزيد أعمارهم عن ١٦ عاماً و٢٨٧ ٢٨٢ إعلاناً يخص قاصرين دون ١٦ عاماً[٢٩]. وبالإضافة إلى ذلك، قرر المجلس الوطني، عملا بالقانون رقم 07-218 الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٧، عفواً عاماً لمدة ثلاثة أشهر للتصريح بالإعلانات المتأخرة للرعايا دون ١٦ عاماً.

٢٩- وعلاوة على ذلك، تقرر رفع عدد المراكز التي تُصدِر وثائق الهوية من ١٣ إلى ٤٩ مركزاً خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، وذلك لتيسير تسجيل البيانات الاستدلالية التي يجب أن تتضمنها الوثائق الجديدة للهوية الشخصية. وقد فتحت فضلا عن ذلك ستة مراكز خدمات في نهاية عام ٢٠٠٨، إلى جانب المراكز التقليدية، يستطيع المواطنون أن يحصلوا منها بسرعة على شهادات الحالة المدنية الاستدلالية.

٣٠- ويجدر في هذا المقام تبديد حالتين من سوء تفاهم. الأولى هي أن البعض يزعم أن المجلس الانتخابي الوطني، ومن خلال تنقية سجل الحالة المدنية[٣٠] وتشغيله هذا السجل آلياً، يسعى، بصورة تعسفية وبدوافع مشبوهة، إلى تجريد الأشخاص الذين يملكون وثائق الهوية، لا سيما الرعايا الهايتيين وأبناؤهم، من وثائق الهوية. والحقيقة خلاف ذلك. فنظراً للعدد الكبير من الشهادات والملفات غير المكتملة أو المنتحلة أو المزورة أو الموجودة في صورة مزدوجة في سجل الحالة المدنية، أوعز المجلس الانتخابي الوطني إلى الموظفين عدم تسليم أو توقيع أو نسخ شهادات الميلاد للأشخاص المولودين لأبوين أجنبيين ممن تعجز الغرفة الإدارية التابعة للمجلس تقديم دليل رسمي أنهم يملكون وثائق الهوية وأنهم يقيمون في البلد بصورة قانونية.

٣١- ومثل هذا الإجراء لا يمكن إلا أن يفضي إلى إلغاء وثائق هوية وشهادات ميلاد. فلا مجال لإفساح المجال للغش وانعدام الشرعية على حساب الشرعية. فهذا الإجراء يهدف إلى شيء واحد لا غير هو الكشف عن حالات التدليس التي تنطوي عليها سجلات الحالة المدنية. ففي تموز/يوليه ٢٠٠٨، أعلن المجلس الانتخابي الوطني أنه أحصى ٤١٦ ٢ بطاقة هوية "سُلّمت بصورة غير قانونية" إلى أجانب في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧. منها ٧٢ بطاقة (٣ في المائة) سُلمت إلى مهاجرين من هايتي. وبالتالي من الصعب القول بأن الأمر يتعلق بإجراء تمييزي في حق الرعايا الهايتيين. ولا يسع المرء إلا أن يسلم بأن هذا الإجراء لا هدف له سوى تكريس الموثوقية في أداة لا غنى عنها للحياة الاجتماعية في دولة تحتكم إلى القانون[٣١].

٣٢- والحالة الثانية لسوء التفاهم تتعلق بالطريقة التي يتصور بها دستور الجمهورية مفهوم *'حق الإقليم'*. فالدولة الدومينيكية تُلام على جعل أطفال الهايتيين المولودين في البلد أطفالاً عديمي جنسية برفضها منحهم وثائق الهوية التي تمكنهم من الحصول على المواطنة الدومينيكية. والحال أنه لا مجال للحديث عن عديمي الجنسية في هذه الحالة.

٣٣- فالقانون الدستوري الهايتي يكرس مبدأ "*حق الدم*"؛ وبالتالي فإن أطفال الرعايا الهايتيين هم هايتيون - سواء ولدوا في هايتي أو في بلد آخر[٣٢]. وتبعاً لذلك، فإن أبناء الرعايا الهايتيين الذين يولدون في الإقليمي الدومينيكي ليسوا عديمي الجنسية. ووجود سجل للأجانب، ناهيك أنه لا يحرم هؤلاء الأطفال من الجنسية، فهو يمنحهم الحق في وثائق الهوية بالسماح للأبوين بتسجيل مولودهما عند الميلاد باسمه وجنسيته.

٣٤- وبالمقابل، قضى قرار محكمة العدل العليا المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تماشياً مع القانون الدستوري الدومينيكي، أن مبدأ "*حق الإقليمي*"، وهو النظام المطبق في الإقليمي الدومينيكي منذ دستور ١٩٢٩، يسري على الأجانب الذين يقيم آباؤهم - باستثناء الدبلوماسيين والأشخاص العابرين للإقليم - بصورة قانونية في البلد[٣٣]. وما ينبغي إضافته في هذا الصدد هو أنه من الصعب القول بأن الشخص المولود لأبوين هايتيين يقيمان بصورة قانونية على الإقليم الدومينيكي يمكنه أن يكون دومينيكي الأصل ما دام الدستور الهايتي لا يعترف بازدواج الجنسية[٣٤].

٣-٢ الحق في المساواة العرقية وفي عدم التمييز

٣٥- لقد ورثت الجمهورية الدومينيكية أيضاً، بوصفها مستعمرة أمريكية سابقاً وأمة منحدرة من أصل أوروبي، قافلة أفرزتها ممارسات الرق وسياسات تجيز التمييز العرقي، لا سيما ضد الأفارقة السود وذريتهم. ويبدو أن تحريك الحكومات الدومينيكية المتعاقبة ساكناً إزاء هذا الوضع وعدم سعيها إلى تصحيح الحيف الناجم عن هذا الإرث قد أدى إلى ظاهرة الإقصاء الاجتماعي وشجع على تنامي أعمال العنصرية - ليس باعتبار ذلك سياسة تنتهجها السلطات العامة وإنما في شكل أعمال فردية - فيما بين أفراد المجتمع الدومينيكي. وفي الوقت الحاضر، تعترف الدولة والحكومة الدومينيكية بأن أي شكل من أشكال التمييز عمل غير مشروع وهما ماضيتان في مكافحة التمييز وكره الأجانب بكل الصرامة التي يقضيها القانون وباستخدام أفضل الممارسات من أجل التخلص من هذه الأعمال.

٣٦- وتجرد الإشارة في هذا الصدد إلى تدابير العمل الإيجابي التي قضت بتخصيص ثلث المقاعد على الأقل للنساء في الانتخابات[٣٥]، وكذلك فتح أبواب القضاء على سبيل الأولوية لكل من يشعر بأنه وقع ضحية تمييز أو غُبِن في حقوقه لأي سبب كان. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر القانون الجنائي، منذ إصلاحه في عام ١٩٩٧، التمييز والاعتداءات على الأشخاص جريمة[٣٦].

٣٧- وعلاوة على ذلك، وبغية كفالة وصول كل شخص بدون تمييز إلى العدالة، نطقت محكمة العدل العليا بحكم، استنادا إلى المبدأين الرابع والسابع من قانون العمل، قضى "بعدم انطباق" المادة ١٦ من القانون المدني[٣٧]، التي تُعتبر تمييزية. وقد ذهبت المحكمة إلى أبعد من

ذلك حيث اعتبرت أن للعامل الأجنبي بدون أوراق إقامة الحق في تقديم دعوى قضائية، شأنه شأن أي مواطن، للحصول على الامتيازات الاجتماعية المستحقة له.

٣٨- وبالتالي، فإن الجمهورية الدومينيكية تظل مصممة وتؤكد عزمها الراسخ على اللجوء بقوة القانون وفي جميع الحالات دون استثناء إلى الآليات المؤسسية القائمة لمنع وتجنب كل عمل جديد من أعمال التمييز العرقي التي يرتكبها الأفراد، ولكي يلقى مرتكبو هذه الأعمال العقاب المناسب في المحاكم.

٣-٣ الحق في الأمن العام، وفي السلامة الجسدية، وفي المعاملة وفقاً للأصول القانونية

٣٩- لقد ألغيت عقوبة الإعدام في الجمهورية الدومينيكية في عام ١٩٢٤. والحق في الحياة وفي السلامة حق لا يقبل التصرف فيه وهو ملازم لكل شخص[٣٨]، وكذلك الحق في المعاملة وفقاً للأصول القانونية في حال رفع دعوى. وقد عملت الحكومات الديمقراطية المتعاقبة على تحسين الوضع بشكل كبير: فلم تسجل خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ أي جريمة ولا حالة اختفاء لأسباب سياسية. بيد أن الأمور لم تتحسن كما كان مأمولاً في مجالات أخرى. فحالات الإعدام بإجراءات موجزة بسبب تصفية حسابات بين أفراد أو بين جماعات من نفس الحي قد تكون حدثت أثناء هذه الفترة، كما أن أجهزة الشرطة الوطنية والقوات المسلحة قد تكون ارتكبت فظائع في حق المحتجزين وقد تكون استعملت القوة المفرطة.

٤٠- وإلى جانب هذا المشهد المتفاوت، تجدر الإشارة إلى عنصرين واعدين، فضلاً عن إعلان إيجابي صادر عن الحكومة. فالعنصر الأول الواعد هو إضفاء الطابع المؤسسي بلا منازع على موثوقية العدالة[٣٩]. فقد كانت إحدى المبادرات الأولى التي اتخذتها السلطات منذ عام ١٩٩٧، بعد التشاور مع ممثلي الشعب، هي اختيار أعضاء محكمة العدل العليا باستقلالية تامة، وجرى في السياق ذاته اعتماد سلسلة من التدابير الرامية إلى تمكين موظفي الجهاز القضائي من العمل بمهنية. وكان الهدف من وراء ذلك هو الحفاظ على استقلالية السلطة القضائية باعتبارها جهازاً من أجهزة الدولة[٤٠]، الأمر الذي يفضي إلى تعزيز الأمن القضائي في البلد[٤١]. وفي هذا الصدد، أصدرت محكمة العدل العليا تنظيمات وقرارات ومراسيم ترمي إلى تعزيز احترام الضمانات وتطبيق القانون في الإجراءات القضائية[٤٢].

٤١- وأحد أهم جوانب عملية الإصلاح وإرساء المؤسسات هذه هو النموذج الجديد لنظام السجون. فالنظام الجديد يشدد على صون كرامة السجين ويقتضي تهيئة مركز الاحتجاز بما يسمح بتقليص الاكتظاظ. وفي إطار خطة السجون، استحدث ١١ سجناً "نموذجيا" خلال السنوات الخمس الأخيرة ويجري بناء ٥ مراكز جديدة. وكانت عملية إعادة الاندماج الاجتماعي لكل فرد، رجلاً كان أو امرأة، محتجز في هذه السجون الجديدة ناجحة بنسبة تزيد على ٩٧ في المائة، أما نسبة حالات العود إلى ارتكاب الجريمة فلم تكد تصل إلى ٢,٧ في المائة، وهو ما أدى إلى زيادة مستوى الأمن بالنسبة للسكان. وقد أقر معهد الأمم

المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في أمريكا اللاتينية بأن الجمهورية الدومينيكية هي البلد الذي يطبق أحسن الممارسات في مجال السجون.

٤٢- والعنصر الثاني الواعد هو مواصلة عملية تطهير الجيش والشرطة ومواصلة عملية تدريب جميع أفراد قوات النظام العام وقوات الأمن، والشرطة الوطنية والمديرية الوطنية لمكافحة المخدرات، وحتى الجيش وأجهزته المتخصصة. وقد فتح رؤساء مختلف الأجهزة تحقيقات وعمدوا إلى تطهير قواتها تطهيراً فعلياً لمنع أعمال التواطؤ والفساد، والمتاجرة بالنفوذ، والجرائم، والجنح. وعندما يثبت وقوع مخالفة ما، يُعزل مرتكبها ويقدم إلى المحاكم العادية ذات الاختصاص.

٤٣- وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، أعلنت الشرطة الوطنية عن انتهاجها سياسة عدم التسامح المطلق إزاء مسألة الإفلات من العقاب وإزاء انتهاكات حقوق الإنسان. وقد شرعت وحدة الشؤون الداخلية، في ظل الإدارة الجديدة، في تحقيقات فعلية على إثر توجيه اتهامات خطيرة بالاعتداء الجسدي، وبالتهديد بالقتل، وبالاستعمال المفرط للأسلحة النارية، والاعتداء اللفظي، والاعتداء بالسلاح، والسرقات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، كان ١١٧ شرطياً مفصولاً من الخدمة يقضي عقوبات في سجون البلد و١ ٨٢٠ تحقيقاً مع آخرين، أسفرت عن ٣١٢ عملية فصل وعن اتخاذ ٥٦٣ إجراءً عقابياً[٤٣].

٤٤- ومن الجهود الملحوظة الأخرى التي بذلتها الحكومة الدومينيكية تدريب أفراد الجيش والشرطة في المسائل التي تخص مهنتهم وكذلك في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. فبالنسبة للجيش، وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، تجدر الإشارة إلى إنشاء المعهد العسكري لحقوق الإنسان، الذي أعيد تسميته بالمدرسة العليا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، حيث تدرب حتى الآن ٥٧٨ ١٣ عسكرياً ومدنياً[٤٤]. أما المعهد المعني بكرامة الإنسان التابع للشرطة الوطنية فنظم هو الآخر دورات تدريبية شارك فيها ٠٠٠ ٣٧ من ضباط الشرطة وغيرهم من أفراد الشرطة، وكذلك المواطنين العاديين.

٤٥- وتساهم هاتان المبادرتان، وهما إصلاح النظام القضائي وتطهير قوات النظام العام وقوات الأمن، في الحد من انتهاكات حقوق الإنسان وفي تعزيز حقوق الإنسان وسلامة الفرد في الإقليم الوطني.

٤٦- ويتناول الإعلان المشار إليه أعلاه (الفقرة ٤٠) مشكلة عويصة هي مشكلة الفساد التي تسمم الحياة الوطنية. فتجدر هذه المشكلة في الحياة العامة والاقتصادية وفي المؤسسات يعكر يوميا صفو العدالة، والحياة المدنية، والنظام العام، والديمقراطية، وحملة مكافحة الفقر. ووفقاً لمؤشرات مكافحة الفساد في إطار *مؤشر الإدارة الرشيدة* للبنك الدولي[٤٥]، فقد فإن الجمهورية الدومينيكية من بين بلدان أمريكا اللاتينية العشرة الأقل تمتعاً بالإمكانيات لمكافحة الفساد[٤٦]. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على حجم التحدي الذي تواجهه اللجنة الوطنية للأخلاقيات ومكافحة الفساد؛ وحجم الرهان الطموح لسياسة "عدم التسامح

المطلق" في مواجهة الفساد في الإدارة، والتي جدد الجهاز التنفيذي التأكيد عليها؛ وحجم التحدي أمام "الخطة الاستراتيجية للأخلاقيات ومنع الفساد من أجل جمهورية دومينيكية شفافة، ٢٠٠٩-٢٠١٢"؛ وحجم المهمة الملقاة على عاتق محاكم البلد[٤٧].

٣-٤ الاتجار بالأشخاص والتهريب غير المشروع للأشخاص بدون أوراق قانونية

٤٧- الاتجار بالأشخاص بجميع أشكاله، ولا سيما الاتجار بالنساء والقاصرين، وكذلك التهريب غير المشروع للأشخاص بدون أوراق قانونية أعمال يحظرها الدستور. والحال أن انتهاكات الدستور والقوانين لم يزل التبليغ عنها مستمراً، الأمر الذي يبعث على القلق الشديد لدى المجتمع الدومينيكي والسلطات الدومينيكية[٤٩].

٤٨- ولهذا السبب، أنشأت الحكومة الدومينيكية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، لجنة وطنية لمكافحة التهريب غير المشروع والاتجار بالأشخاص أسند إليها مهمة وضع تصور لاستراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتحسين الحماية المقدمة للضحايا[٥٠]. وعملت النيابة العامة، عن طريق وحدة مكافحة التهريب غير المشروع والاتجار بالأشخاص، على تنسيق التحقيقات والملاحقات التي أطلقت بشأن جميع حالات الاتجار بالأشخاص. وتحشد وحدات الشرطة الوطنية ومديرية الهجرة والنيابة العامة قواها لمكافحة هذه الظاهرة، أسوة باللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بحماية المهاجرات. ووضعت وزارة الشؤون الخارجية بدورها شبكة عالمية من الموظفين القنصليين المدربين على التعرف على ضحايا هذا الاتجار من الدومينيكيين وتقديم المساعدة لهم[٥١].

٤٩- إن استغلال القاصرين جنسياً لأغراض تجارية جانب محدد من جوانب الاتجار بالأشخاص. وتقف اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بمكافحة سوء معاملة الأطفال والمراهقين واستغلالهم جنسياً لأغراض تجارية[٥٢]، التي تشترك في رئاستها وزارة العمل والمجلس الوطني لشؤون الطفولة والمراهقين، والتي تتلقى الدعم من أقسام منظمة العمل الدولية المعنية بالقضاء على عمل الأطفال، إلى جانب النيابة العامة ومكتب المدعي العام المعني بالأطفال والمراهقين لمؤازرتهما في مساعيهما لمكافحة الاستغلال الجنسي للمراهقين في المواقع السياحية مثل بوكا تشيكا وسوسوا ولاس تيريناس[٥٣].

٥٠- وثمة مسألة يجدر توضيحها، وهي أن دخول الأطفال والمراهقين القادمين من هايتي إلى الأراضي الدومينيكية لا يعد بالضرورة اتجاراً بالقاصرين. فقد سبق لليونيسيف[٥٤] أن قالت في عام ٢٠٠٤ إن معظم القاصرين الهايتيين الذين يدخلون إلى البلد سنوياً (٢ ٠٠٠ قاصر تقريباً) ليسوا ضحايا الاتجار بالبشر وأن انتقالهم هو بدافع لم شمل الأسر أو التكفل بهم من قبل أفراد عاديين من أجل توفير فرص أفضل وحياة أفضل لهؤلاء الأطفال.

٥١- وهناك ظاهرة أخرى تشغل بال السلطات، وهي الاتجار بالفتيات والنساء لأغراض استغلالهن جنسياً على وجه الخصوص. وتوجد مجموعة كاملة من المؤسسات الحكومية والمنظمات التابعة للمجتمع المدني[٥٥] التي تتولى التبليغ عن الشبكات العاملة في البلد في مجال الاتجار بالنساء وملاحقتها. ولم يحدث قط أن قوبل أدنى انتهاك للحقوق الأساسية جرى التبليغ عنه باللامبالاة أو المجاملة، مثلما تشهد بذلك، في جملة أمور، التدابير الصارمة التي اتخذت لمكافحة تهريب بالنساء نحو أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ووضع حد لهذه الممارسة.

٥٢- ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن المهاجرين غير الشرعيين يندمجون بمحض إرادتهم في سوق العمل في الجمهورية الدومينيكية، أي من تلقاء أنفسهم أو بإيعاز من أسرهم أكثر منه بدافع التحريض أو الإكراه أو الاستغلال من جانب من يسمون "البوكونز" (أو المهربون الهايتيون)[٥٦]. ووفقاً للإحصاءات الموثوق بها، يقدر عدد المهاجرين غير الشرعيين في البلد بنحو ٩٠٠ ٠٠٠ إلى ١,٢ مليون شخص، معظمهم عمال هايتيو الجنسية. ويجدر التأكيد بصورة قاطعة أن الحكومة الدومينيكية لا تشجع تدفقا للمهاجرين يخلف عواقب هائلة، وأنها لا تستفيد من هذا التدفق شيئا، وأنها ليس في وارد البقاء مكتوفة الأيدي إزاء هذه الظاهرة[٥٧].

٥٣- لقد اتخذت السلطات سلسة من التدابير لصد هذا التدفق من المهاجرين وتنظيمه، ومن ذلك القانون رقم 03-137 المتعلق بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بصورة غير قانونية، والقانون رقم 04-285 المتعلق بالهجرة، والمرسوم رقم 07-575 لعام ٢٠٠٧ المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة تهريب الأشخاص والاتجار بالأشخاص، والموافقة على خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بصورة غير قانونية (٢٠٠٩-٢٠١٤). وفي الفترة ما بين عام ٢٠٠٤ ونهاية عام ٢٠٠٨، جرى فصل أو عزل أو محاكمة أكثر من ٤٠٠ مفتش لشؤون الهجرة وأفراد الشرطة والجيش وكذلك مدنيين اتهموا بالتواطؤ في أعمال الاتجار بالأشخاص وتهريب أشخاص بدون أوراق قانونية[٥٨].

٥٤- وثمة تدابير أخرى مهمة ترمي إلى كبح تهريب الأشخاص بدون أوراق قانونية عبر الحدود مع هايتي، منها: استحداث فرقة خاصة في عام ٢٠٠٦ دُرب أفرادها للعمل كحرس الحدود، تعرف باسم الفرقة الخاصة لأمن الحدود. وكان الهدف منها هو حماية الجانب الدومينيكي من الحدود ليس بتمركز الجيش فحسب وإنما بفضل العمل الوقائي الذي تقوم به فرقة خاصة مدربة لضمان الحفاظ على الأمن والسهر على تطبيق قانون الهجرة والصكوك الدولية ذات الصلة.

٥٥- وفيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص، قليلة هي المسائل التي جلبت الانتقاد للبلد مثلما هو الحال بالنسبة لمسألة دخول عمال زراعيين مطلوبين للعمل في قطاع السكر إلى الإقليم. لقد كان هؤلاء العمال الموسميون يدخلون إلى البلد بصورة قانونية إلى غاية عام ١٩٨٦ وذلك بموجب اتفاق أبرم بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، ثم بين هايتي والمجلس

الدومينيكي المعني بالسكر. ويأتي هؤلاء العمال لقطع قصب السكر أثناء موسم الحصاد ثم يعودون من حيث أتوا. ويتعلق الأمر بظاهرة مشروعة تجري تحت إشراف هيئات دولية مثل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية.

٥٦- وعندما انقضى أجل هذين الاتفاقين، حلت محلهما تلقائيا صيغة جديدة تمثلت في توظيف عمال موسميين عن طريق وسطاء ("البوكونز"). وقد دأب هؤلاء المهربون، طوال فترة التسعينات، على توفير اليد العاملة لصناعة السكر الدومينيكية عند بداية كل موسم حصاد. و لم تعد هذه الصيغة سائدة، بل أصبحت الحكومة تحاربها بصورة منهجية وتعاقب المتورطين فيها. وفي مطلع هذا القرن، لم يعد هناك أثر للوسطاء في قطاع السكر[٥٩].

٣-٥ حقوق المرأة

٥٧- لا يكف البلد بأسره عن السعي أكثر فأكثر باستمرار إلى إعمال حقوق المرأة وإلى تحقيق المساواة بين النساء والرجال أمام القانون. وفيما يتعلق بالحقوق السياسية، يتمثل التقدم الأهم الذي أحرز في اعتماد القانون الانتخابي رقم 2000-12 الذي رفع الحصة المخصصة للنساء في المناصب المنتخبة إلى ٣٣ في المائة، والقانون رقم 2000-13 الذي قضى بإنشاء نظام الترشح بالتناوب بين الرجال والنساء إلى مهام رؤساء البلديات ونواب رؤساء البلديات[٦٠].

٥٨- وبالرغم من هذه الجوانب الإيجابية، يظل الاغتصاب والعنف ضد النساء والعنف الأسري حقيقة قائمة ومن الصعب تقدير حجم هذه الانتهاكات الجنائية لأن الضحايا كثيراً ما يحجمون عن الإبلاغ عنها خوفاً من التعرض للوصم أو لأنهن يعتقدن أن النظام القضائي لن ينصفهن على النحو المناسب[٦١].

٥٩- ولوضع حد لهذا الوضع، أطلقت الحكومة الدومينيكية خطة وطنية تشجع على الإنصاف بين الجنسين من أجل تطبيق سياسات عامة قائمة على تدخل الدولة ترمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. واستُحدث، بموجب المرسوم 01-974، مكاتب للمساواة بين الجنسين داخل جميع الأجهزة الحكومية لضمان متابعة تنفيذ الخطة[٦٢].

٦٠- ووضعت وزارة العمل ووزارة شؤون المرأة برامج لضمان تمتع المرأة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل سواء أمام القانون أو داخل الأسرة. وعُيّنت قاضية مكلفة بضمان المتابعة على المستوى الوطني، كما أنشئت في ثلاث مقاطعات أقسام متكاملة للتكفل بضحايا العنف ضد النساء والعمل على منعه. وتتألف هذه الأقسام من وكلاء النيابة العامة وأخصائيين نفسيين وأخصائيين في أمراض النساء وأخصائيين في الطب الشرعي ومساعدين قانونيين وأفراد شرطة مدربين تدريباً خاصاً لمساعدة النساء ضحايا العنف دون إضافة عنصر جديد من عناصر الإيذاء.

٣-٦ حقوق الأطفال والمراهقين

٦١- يشدد القانون رقم 03-136 على دور آليات التنسيق المشتركة بين القطاعات، ودور التخطيط، والإشراف، والرقابة، والمشاركة، والمسؤولية تجاه المواطنين، في سياق النظام الوطني لحماية حقوق الأطفال والمراهقين الذي وضع تحت إشراف المجلس الوطني لشؤون الطفولة والمراهقين. كما أن قانون العمل والأنظمة التي سنتها وزارة العمل تبعا لذلك تمنع بدورها تشغيل من هم دون ١٤ عاماً، وتضع قيوداً على عمل من هم دون ١٦ عاماً، وتحمي من هم دون ١٨ عاماً من أسوأ أشكال عمل الأطفال[٦٣]. ورغم تسجيل تراجع تدريجي في انتهاكات هذه القواعد أثناء الفترة ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، لا يسع السلطات ومختلف منظمات المجتمع المدني مع ذلك التوقف عن مواصلة بذل جهودها في هذا الصدد[٦٤]. ويحدث عمل الأطفال بوجه خاص في القطاع غير الرسمي وليس في القطاع الرسمي، وبالأخص في سياق الأعمال التجارية الصغيرة والعمل المترلي و الزراعة[٦٥].

٦٢- ولمكافحة هذه الممارسة السيئة ووضع حد نهائي لها، تشرف اللجنة التوجيهية المعنية بمكافحة عمل الأطفال، التابعة لوزارة العمل، على ٣١ لجنة على مستوى البلديات و٣ لجان محلية شكلت شبكة للمراقبة وتضم ممثلين عن هيئات حكومية وشركات ونقابات والمجتمع المدني[٦٦]. وكُلّفت اللجنة التوجيهية بتنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦، وقد تمكنت هذه اللجنة بالفعل بفضل هذه الخطة من انتزاع ٣٠٠ ٢٧ قاصر عرضة للخطر أو للاستغلال من أعمال من هذا القبيل أو صُرفوا عن الوقوع فيها؛ وأدمج ٥٧٤ ٥ آخرون في برنامج تعليمي يرمي إلى القضاء على عمل الأطفال.

٦٣- وبناءً على توصيات هذه اللجنة، أطلقت السلطات برنامجاً آخراً يهدف إلى منع عمل الأطفال وإلى تحرير ٥٠٠ ٨ قاصر من الاستغلال في محل العمل[٦٧]. وقد أدى هذا البرنامج إلى تراجع ملموس في عدد الأطفال والمراهقين الذين يحتمل أن يتعرضوا أو تعرضوا إلى أسوأ أشكال عمل الأطفال، أي انخفاض من ٩,٣ إلى ٦,٤ في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨. وتواصل وزارة العمل، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، تعاونها مع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية[٦٨]. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم وزارة العمل بعمليات تفتيش منهجية في الشركات للتأكد من عدم تشغيل الأطفال[٦٩].

٦٤- ولتعزيز عملية مكافحة عمل الأطفال، تحرص وزارة التعليم، سواء بمفردها أو بالتعاون مع مجموعة من الشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني، على تحسين العمل الذي تقوم به لضمان التحاق جميع الأطفال القاصرين بالمدرسة بدلاً من العمل. وفي سبيل هذه الغاية، سمحت الوزارة في عام ٢٠٠٣ للقاصرين بدون أوراق قانونية البالغين سن الدراسة بمتابعة مرحلة التعليم الأساسي[٧٠]، الإجبارية في واقع الأمر، وهو الإجراء الذي يسري على الدومينيكيين والأجانب بدون وثائق الهوية على حد سواء.

٦٥- وإلى جانب الجهود التي تبذلها وزارة التعليم من أجل زيادة عدد الأطفال الملتحقين بالمدرسة وتحسين نوعية التعليم، نفّذ الديوان الاجتماعي برنامجا تقدَّم بموجبه منحا إلى الأسر المعوِزة. ويُشترط في تقديم هذه المنح أن يذهب الطفل البالغ سن الدراسة إلى المدرسة وأن يتوقف عن ارتياد أماكن العمل. وفي عام ٢٠٠٨، قُدّمت "المنح الدراسية" إلى أكثر من ٢٠٨ ٠٠٠ أسرة على ألا تقل نسبة ارتياد أطفالهم المدرسة ٨٥ في المائة.

٦٦- ويوجد فضلا عن ذلك مشروع بعنوان "علِّموا لمكافحة استغلال الأطفال بالعمل" ينفذه تكتل من شركات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بالتعاون مع وزارة العمل في الولايات المتحدة. وتدير المشروع منظمة غير حكومية دومينيكية هي منظمة EDUCA[٧١]. ويوجد بالفعل في تجمعات الهايتيين في إحدى معامل تكرير السكر في منطقة سان بيدرو دي ماكوريس ١٤ "فضاءً للنمو" استحدث بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية 'إنقاذ الطفولة' ومنظمات غير حكومية أخرى محلية مثل المعهد الدومينيكي للتنمية المتكاملة[٧٢].

٦٧- وبالرغم من أن الحكومة الدومينيكية لا تملك الإمكانيات الضرورية للقيام بكل ما يلزم، فمن الواضح أن هناك وقائع لا جدال فيها تقطع بتصميمها على النهوض برفاه القاصرين الموجودين في الإقليمي الوطني وتمكينهم من الحصول على حقوقهم[٧٤].

٣-٧ الحق في العمل

٦٨- يكفل قانون العمل الدومينيكي - القانون رقم 92-16 - حرية تشكيل نقابات، وتمتع جميع العمال، باستثناء أفراد الجيش والشرطة، بحرية التنظيم وتشكيل نقابات بمحض اختاروهم، في المناطق الحضرية والريفية. وينتسب في الوقت الحاضر ٨ في المائة من العمال إلى نقابات. وقد قضى هذا القانون أيضا بإنشاء نظام محاكم العمل مكلفة بتسوية نزاعات العمل.

٦٩- ووفقاً لدراسة حديثة للمنظمة غير الحكومية Fundación para la Institucionalidad y Justicia، فإن متوسط مدة المحاكمة هي ١٥,٣ شهرا أمام محاكم الدرجة الأولى و١٦,٤ شهرا أمام محاكم الاستئناف. على أن الوقائع تبيّن أن اللجوء إلى وزارة العمل للوساطة غير الملزمة هي الأسلوب الأكثر فعالية لتسوية النزاعات بين العمال وأرباب العمل.

٧٠- لقد أفادت مختلف المنظمات غير الحكومية، أثناء الفترة الخماسية ٢٠٠٣-٢٠٠٨، أن غالبية العمال الهايتيين بدون أوراق قانونية والعاملين في شتى الصناعات الزراعية وفي قطاع البناء لم يطالبوا بحقوقهم خوفا من فصلهم أو طردهم. ولكن الحقيقة ليست كذلك تماماً. فلكل حالة من هذا القبيل تقابلها عشرات الحالات المناقضة لها، كما هو الحال على سبيل المثال بالنسبة لـ ٥٠٠ ٠٠٠ عامل هايتي بدون أوراق قانونية يعملون في مصنع تكرير السكر والذين طالبوا بحقوقهم واشترطوا على رب العمل تزويد كل واحد منهم بعقد مكتوب ومنحهم امتيازات اجتماعية، وقد استمعت محكمة ابتدائية لدعواهم[٧٥].

٧١- وهناك مئتان وثلاثة مفتشين ملحقين بوزارة العمل يسهرون على تطبيق قانون العمل. وقد قام هؤلاء بما يناهز ٠٠٠ ٨٠ عملية تفتيش في عام ٢٠٠٧ و٠٠٠ ٨٥ عملية تفتيش في عام ٢٠٠٨[٧٦]. وخلال هاتين السنتين، جرت ٥٥ زيارة خاصة للتفتيش في المناطق الزراعية سان بيدرو وماكوريس ورومانا وباراهونا وسان كريستوبال وإنديباندانسيا. ولم تفلت من العقاب أية مخالفة جرت ملاحظتها أو الإبلاغ عنها بمناسبة هذه العمليات أو الزيارات التفتيشية. ويجدر بنا أن نضيف إلى ذلك أنه ما من شكوى ابتزاز أو تخويف منسوبة إلى عمال ومقدمة إلى النقابات، وأبلغ عنها أثناء عمليات التفتيش أو في تقارير منظمات غير حكومية محلية أو دولية، إلا وكانت محل تحقيق ومحل إجراءات قضائية وانتهت كلها باتخاذ العقوبات اللازمة إزاء الفاعلين.

٧٢- وتعد القضية التي أثارها اتحاد عمال المناطق الحرة الدومينيكيين مثال حي على ذلك. فمع استمرار إدارة معمل TOS Dominicana de Bonao اتخاذ إجراءات في غير صالح النقابات العمالية، تدبرت وزارة العمل أمر إعداد عقود بين مديري المعمل والعمال وأسفرت هذه الجهود عن اتفاق مفاوضات جماعية يستغرق ثلاث سنوات أبرم في آب/أغسطس ٢٠٠٨، بعد نحو عام من المفاوضات. وهذا المثال النموذجي لا يعني عدم وجود نزاعات العمل في البلد. بل يبين أن وزارة العمل تسهر على كفالة احترام قانون العمل وقوانين العمال الوطنيين والأجانب في إقليم البلد بأسره.

٧٣- وفيما يتعلق بكفالة الحق في العمل، تستند سياسة الحكومة الرامية إلى الدفاع عن هذا الحق وكفالة احترامه إلى مبدأ "العمل اللائق" كما حددته منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٣. ولكي تتمكن الحكومة من تطبيق هذا الحق، فقد اضطلعت بأنشطة شتى في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ بمساندة المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية بغية التعريف بشكل أفضل بهذا المبدأ وتحديد الأولويات والاستراتيجيات والأهداف الملموسة المتوخاة، بالتشاور مع منظمات العمال وأرباب العمل. ولإنفاذ قانون العمل، حددت الحكومة لنفسها أولوية تتمثل في استحداث أكبر عدد ممكن من فرص العمل وفي أحسن الظروف، وإلغاء العمل القسري وعمل الأطفال، وتعزيز الحوار الاجتماعي. وهذه هي التحديات الرئيسية التي تواجهها السلطات الوطنية في الوقت الحاضر.

٧٤- وفي هذا العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبعد الأزمة المالية التي مر بها البلد في عام ٢٠٠٣ والتي أتت على ٢٤ في المائة من الدخل المحلي الإجمالي حسب البيانات الرسمية، بلغ معدل البطالة بالأرقام الحقيقية ٢٤ في المائة من القوة العاملة، قبل أن يتراجع إلى ١٤ في المائة في عام ٢٠٠٨[٧٤]. وهذا المستوى من البطالة، إضافة إلى ارتفاع حصة القطاع غير الرسمي الذي بلغ ٥٤ في المائة من النشاط الاقتصادي وفقا لأرقام عام ٢٠٠٧، والتدفق المستمر للمهاجرين القادمين من هايتي بدون أوراق قانونية، هي أكبر التحديات الاجتماعية الاقتصادية التي تواجهها السلطات والمجتمع الدومينيكي.

٧٥- وإلى جانب المعونة الاجتماعية، فإن أحد أهم الوسائل لمكافحة الفقر هي النهوض بقانون العمل. فوفقا لبيانات البنك المركزي، جرى، بعد الأزمة المالية لعام ٢٠٠٣، استحداث ١٧٧ ٣٤٥ منصب عمل في الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٤ ونيسان/أبريل ٢٠٠٧، و١٤١ ٥٩ منصب عمل في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ ونيسان/أبريل ٢٠٠٧[٧٨]. وفي عام ٢٠٠٦، كان معدل العمالة قد بلغ نسبة ٦٢,٣ في المائة للرجال و٣١,٩ في المائة للنساء.

٣-٨ مكافحة الفقر

٧٦- لقد جاء في التقرير العالمي عن التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن إحدى سمات النموذج الإنمائي الدومينيكي هي عدم تمكن سلطات البلد من تقليص وطأة الفقر ولا أوجه التفاوت والإقصاء الاجتماعي السائدة في البلد، رغم الزيادة الكبيرة التي تحققت على مدى فترات طويلة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد[٧٩]. وقد يعزى ذلك إلى التركيز الكبير للدخل القومي وإلى نموذج الإعانات وهما العنصران اللذان تقوم عليهما سياسات البلد الاجتماعية. ونتيجة لذلك، تعيش غالبية السكان في عسر شديد، مثلما تجلى ذلك على إثر الأزمة المصرفية لعام ٢٠٠٣، حيث زاد عدد الفقراء في ظرف سنة واحدة إلى ١,٥ مليون شخص.

٧٧- وتسعى الجمهورية الدومينيكية جاهدة مع ذلك للتصدي لهذا الوضع وذلك باعتمادها، في حدود إمكاناتها المالية، سياسات موحدة جديدة ترمي إلى توفير دخل إضافي للمعوزين والاستثمار في خدمات الصحة والتعليم للجميع، مع الحرص الدائم على أن يكون النمو الاقتصادي مشجعا للاندماج الاجتماعي بحيث يؤدي إلى تقليص الفقر المدقع تدريجياً[٨٠].

٧٨- وللتخفيف من مشكلة المجاعة وتقديم المعونة إلى الأسر التي تعاني من فقر مدقع، أطلقت الحكومة في منتصف عام ٢٠٠٤ برنامج "Comer es Primero" (الغذاء أولاً). وهذا البرنامج، الذي يتخذ منظوراً أكثر شمولياً، يندرج اليوم في إطار برنامج للتضامن. فبطاقة السحب الإلكترونية التي وزعت في إطار هذا البرنامج على الأشخاص الذين يعانون فقراً مدقعاً تكفل للمستفيدين ممارسة حقوقهم في التعليم والغذاء والنقل والحماية عند الشيخوخة، فضلا عن حقهم في الأمن الغذائي والتغذوي. وقد دفعت الحكومة في إطار هذا البرنامج، منذ إطلاقه في الربع الأول من عام ٢٠٠٤ إلى نهاية عام ٢٠٠٨، مبلغاً إجمالياً قدره ١١ ٠١٣ ١٠٠ ٠٠٠ بيزو دومينيكي (أي نحو ٣٢٤,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) إلى ٧٩٦ ٩٥٧ مستفيداً[٨١].

٧٩- وفي مطلع عام ٢٠٠٩، وزعت البطاقة التضامنية على ٤٦١ ٥٨٠ أسرة معيشية. وتتلقى كل أسرة معيشية إعانة شهرية بمبلغ ٧٠٠ بيزو دومينيكي (نحو ٢١ دولار من

دولارات الولايات المتحدة) لشراء الغذاء في إطار برنامج الغذاء أولا. ومن هذه الأسر المعيشية، تتلقى ٠٠٠ ٢٠٨ أسرة إعانة شهرية إضافية بمبلغ ١٥٠ بيزو (نحو ٤ دولارات ونصف الدولار من دولارات الولايات المتحدة) لكل طفل مسجل في المدرسة ويواظب عليها بنسبة تزيد على ٨٥ في المائة. ومن جهة أخرى، ولحماية الأسر الفقيرة وأسر الطبقة الوسطى الأقل يسرا التي عانت من ارتفاع أسعار الوقود المسجل في منتصف عام ٢٠٠٨، تلقت ٠٠٠ ٨٠٠ أسرة معيشية إعانة شهرية قدرها ٢٢٨ بيزو (نحو ٦,٩ دولارات من دولارات الولايات المتحدة) في إطار برنامج Bono Gas لمساعدتها على سد نفقات الغاز الخاص بالاستخدام المنزلي والغاز المستخدم في النقل[٨٢]. وإضافة إلى ذلك، دُفعت خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٨ في إطار البرنامج التضامني، ٤٧٣,١ مليون بيزو (نحو ١٤,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) إلى أشخاص مسنين، ولا سيما لشراء الأدوية، و١٣٧ مليون بيزو (نحو ٤٠,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) استخدمت لتمويل إجراءات إعانة طلبة التعليم العالي.

٨٠- أما برنامج "النمو"، التابع لديوان الرئاسة، فهو برنامج اجتماعي تعليمي تستفيد منه ٠٠٠ ٣٠٠ أسرة تعاني من فقر مدقع. وبالإضافة إلى ذلك، وضع المعهد الوطني للإسكان، في إطار المساعي الرامية إلى سد العجز في السكن، ٧٨٩ ٢٢٨ مسكنا في متناول السكان في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٨[٨٣].

٣-٩ الحق في الصحة والضمان الاجتماعي

٨١- تَعتَبر الجمهورية الدومينيكية الجانب الصحي على أنه أحد المحاور الأساسية للحقوق الاجتماعية، وهو ما يفسر التحسن النسبي للاستثمارات العامة في هذا القطاع. وتحرص وزارة الصحة العمومية والمساعدة الاجتماعية على الأخذ بنظام اللامركزية في خدماتها. والمحاور الكبرى لهذه البرامج الموجهة إلى الشرائح الأكثر حرمانا هي التالية: صحة الأم والطفل، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، وبرنامج التلقيح الموسع، وحملات الفحص بشأن الأمراض المزمنة (السرطان)، والإجراءات الرامية إلى التشجيع على الرضاعة الطبيعية، والتغذية، والحصول على الفحوصات السابقة للولادة وخدمات تنظيم الأسرة. ويظل التحدي الرئيسي في هذا المجال هو تخصيص موارد كافية لصيانة شبكة المستشفيات الوطنية وتعزيزها وتجهيزها.

٨٢- وبعد اعتماد القانون رقم 01-87 بشأن الضمان الاجتماعي، تحققت أوجه تقدم كبيرة. فقد ارتفع عدد المستفيدين من التأمين الصحي العائلي المدعوم، الموجه للمواطنين الفقراء، من ٠٠٠ ٦٥ في منتصف عام ٢٠٠٤ إلى ٦٤٣ ٢٢٤ ١ في الوقت الحاضر. وبذلك يحصل المستفيدون مجانا على العلاج الطبي، ويتلقون العلاج في المستشفى، وتجرى لهم عمليات جراحية، ويحصلون على خدمات مكلفة للغاية في جميع المستشفيات العامة في البلد.

أما بالنسبة للتأمين الصحي العائلي التساهمي الذي يستهدف عمال القطاعين العام والخاص، والذي بُدئ العمل به في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، فيضم اليوم ٦٧١ ٧٢٩ ١ مشاركاً، من الأجراء والمعالون معا (أي ٥١ في المائة من الشريحة المستهدفة).

٨٣- فانتقال الشخص من حالة متلقي المساعدة إلى حالة المواطن كامل الحقوق سيترتب عنه على المدى البعيد آثار إيجابية للغاية على تطور النظام الصحي. لقد تحققت نتائج إيجابية حتى الآن، ولكن لا ينبغي الاستنتاج بأن جميع العراقيل قد ذُللت؛ فلا تزال هيئات الضبط والمراقبة تعاني من ضعف ظاهر، الأمر الذي يفتح الباب أمام مخاطر الإفلات وعدم مراعاة المسؤوليات.

٨٤- وللتخلص من الادعاءات الباطلة التي تتكرر كثيرا، يجدر التأكيد على أن الهايتيين الموجودين في البلد ولا يملكون وثائق الهوية يستفيدون بالفعل من الرعاية الطبية في إطار نظام الضمان الاجتماعي. فخلال السنة الماضية وحدها، كرست وزارة الصحة العمومية والمساعدة الاجتماعية ٥٧٦ مليون بيزو دومينيكي (نحو ١٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، أي أكثر من ١٣ في المائة من ميزانيتها، لتمويل تكاليف الرعاية الصحية المقدمة للهايتيين الموجودين في البلد[٨٤].

٨٥- ويتمتع كل عامل، أياً كان جنسه وجنسيته، بإمكانية تلقي الرعاية الطبية في إطار نظام الضمان الاجتماعي، حتى وإن لم يكن يدفع اشتراكات في هذا النظام. ومن ذلك أنه إذا كانت قرى الهايتيين العاملين في المزارع هي بالفعل أماكن رمزية لتفشي الفقر والإقصاء، فإن قاطعي قصب السكر وغيرهم من العمال في منطقة سان بيدرو دي ماكوريس الذين يعيشون في تجمعات شركة السكر الوحيدة في المنطقة يستفيدون من تغطية التأمين الصحي بموجب النظام التساهمي. وقد أبرمت الشركة اتفاقا مع مؤسسة للخدمات الطبية لتأمين ٩٠٠ عامل في قطع قصب السكر والأشخاص الذين يعولونهم؛ وتموّل أيضاً ١٤ مركزاً للرعاية الأولية مفتوحة للدومينيكيين والهايتيين ولأبناء الهايتيين.

٨٦- وفي إطار نظام الضمان الاجتماعي الدومينيكي، يشمل الحق في الصحة سلسلة من الأعمال التي تتمحور حول مشاكل خاصة تتعلق بالصحة، مثل البرامج الوقائية والعلاجية التي تطلقها وزارة الصحة العمومية والمساعدة الاجتماعية وتتوخى مجانية الأدوية للمرضى الذين تزرع لهم الكلى، والأشخاص المصابين بالسل، أو بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والذين يتابعون علاجا كيميائيا، والمحتاجين إلى الغسيل الكلوي. وقد خصصت لهذه البرامج ميزانية سنوية بمبلغ ١,٥ مليار بيزو دومينيكي (نحو ٤٥,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة).

٨٧- وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى الجهود التي تبذلها أقسام وزارة العمل لإعمال حقوق النساء والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حيثما فُرضت عليهم خفية اختبارات الحمل أو اختبارات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في

المؤسسات التي يعملون فيها. ولا تقبل السلطات المختصة في كل الأحوال إقصاء المرأة الحامل أو وصم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحارب هذه الظاهرة طبقا للقانون رقم 93-55 المتعلق بمرض الإيدز[٨٥].

٨٨- وعلاوة على نظام التأمين الصحي، يشمل النظام الدومينيكي للضمان الاجتماعي خطة للمعاشات التقاعدية. وتكفل هذه الخطة لكل عامل دومينيكي معاشاً عند الشيخوخة أياً كان المكان الذي عمل فيه، ومعاشا تضامنيا للذين لا تتوفر فيهم شروط الحصول على المعاش التقاعدي. ومبالغ هذه المعاشات واحد أياً كان جنس أو عرق أو ديانة المستفيد.

٣-١٠ الحق في التعليم

٨٩- تعترف الحكومة الدومينيكية، شأنها شأن المجتمع الدومينيكي، بأن التعليم هو السبيل الوحيد الذي يسمح باكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية والإنسانية والأخلاقية لإحداث تحول جذري في البلد بغية تحقيق تغيير حقيقي وبلوغ تقدم اقتصادي واجتماعي صحيح بما يسمح بالتغلب على الفقر وتمكين المواطنين من التطلع إلى مستقبل مستدام. ويكمن التحدي الكبير الذي يتعين مواجهته في هذا المجال في تحسين نوعية التعليم. وبالفعل، فإن الجمهورية الدومينيكية تحتل المرتبة الثانية بين بلدان أمريكا اللاتينية من حيث عدد التلاميذ المسجلين في المؤسسات الدراسية، إذ بلغ معدل المسجلين نسبة ٩١,١ في المائة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٦ إلى ١٨ عاما. وفي العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦، بلغ المعدل الصافي للمسجلين في السنة الثانية (الإجبارية) من المرحلة التعليمية ما قبل المدرسة نسبة ٨٣,٧ في المائة؛ وبلغ هذا المعدل ١٠٤ في المائة في التعليم الابتدائي و٧١ في المائة في التعليم الثانوي[٨٦].

٩٠- ولذلك تعهدت الحكومة، بعد أن فرغت في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ من تنظيم استشارة وطنية ترمي إلى مناقشة سبل ضمان بلوغ التعليم درجة الامتياز في الجمهورية الدومينيكية ثم وضع خطة عشرية لجميع مستويات التعليم، بتنفيذ الخطة للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٨ على مستوى التعليم ما قبل المدرسة، والمستوى الابتدائي، والثانوي، والتقني، والجامعي[٨٧]. وهذا ما يفسر ارتفاع ميزانية التعليم لعام ٢٠٠٩ حيث بلغت ٤ مليارات و٩٠ مليون بيزو دومينيكي (نحو ١١٣,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) وذلك للوصول تدريجياً إلى الهدف الذي حددته الحكومة والمتمثل في تخصيص ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع.

٩١- وهذا المبلغ لا يشمل المبالغ السنوية الخاصة بالمنح الدراسية التي تقدم لطلبة المستوى العالي لمتابعة الدراسات الجامعية وما بعد الجامعة في أكثر المؤسسات شهرة في أمريكا وأوروبا وآسيا. وفي نهاية عام ٢٠٠٨، بلغ عدد هؤلاء ٢ ٥٠٠ طالب، ويمثل ذلك استثمارا يبلغ في المتوسط ١٢ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل طالب. ولا يدخل في هذا المبلغ أيضا المشاريع التي تنفذها الحكومة بفضل الصناديق التي تندرج في إطار التعاون الدولي

أو الثنائي[٨٨]، ولا الصناديق الوطنية لتمويل المنح التي تقدمها الحكومة والجامعات الدومينيكية لأكثر من ٠٠٠ ٤ جامعي هايتي يدرسون في البلد ويتمتعون بنفس نظام المنح الذي يتمتع به الدومينيكيون.

٩٢- وهناك مشكلة القاصرين بدون أوراق قانونية، من الرعايا أو من الأجانب، التي تترك جانبا هي الأخرى. ففي هذه الحالة، لا يُسمح لهؤلاء الأطفال من حيث المبدأ بالالتحاق بالمدرسة. ولكي لا يحرموا من الحق في التعليم، قررت وزارة التعليم في عام ٢٠٠٢ السماح للقاصرين متابعة التعليم في انتظار تسوية وضعيتهم. ويوجد منذ عام ٢٠٠٥ اتفاق بين وزارة التعليم والمجلس الوطني الانتخابي قضى بأن تقوم الوزارة بتحديد الأطفال والمراهقين غير المصرح بهم، بينما يقوم المجلس، باعتباره المسؤول عن سجل الحالة المدنية، بمنح شهادة الميلاد لكل تلميذ استنادا إلى الوضع القانوني للأبوين المقيمين. ومنذ العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، تحصل آلاف من الأطفال والمراهقين بموجب هذا الاتفاق على وثائق الهوية. ووفقاً للمديرية العامة لمفتشية التعليم، تم التعرف، خلال الفترة من أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر من العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، على ٩٧٩ ٣١ طفلا ومراهقا بدون شهادة ميلاد مسجلين في مؤسسات تعليمية لمختلف المديريات الإقليمية، تحصل منهم ١٥٢ ٢١ طفلاً ومراهقاً، أي ٦٦,١٤ في المائة، على شهادة الميلاد في نهاية العام الدراسي.

٩٣- وخلاصة القول، فإن الالتزام الذي قطعته الحكومة الدومينيكية في مجال التعليم هو التزام لصالح الشباب، ويتعلق الأمر بمسعى وطني يرمي إلى تمكين المواطنين من مستقبل أفضل يتسم بتوزيع أفضل للموارد وبتراجع الفقر ليفسح المجال للرفاه الاجتماعي.

٣-١١ الحقوق الثقافية

٩٤- الجمهورية الدومينيكي مجتمع متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات. وهي تسعى جاهدة إلى أن تكفل للجميع حق المشاركة في الأنشطة الثقافية وفي التطوير الثقافي، وفي صون وتنمية تراثها، المحسوس وغير المحسوس، الذي يُعد نتاج تاريخها المكوّن من التفاعلات المتعددة بين المجموعات الثقافية الأكثر تنوعاً - السكان الأصليون والأفارقة والأوروبيون والآسيويون والأمريكيون. وقد نتج عن هذه الخصائص والظروف سياسة ثقافية بدأت تتخذ شكلاً رسمياً مع إنشاء وزارة الثقافة وتحديد سلسلة كاملة[٨٩] من المعايير التي يعود أصلها إلى القرن التاسع عشر.

٩٥- وتتنوع البرامج التي نُفّذت في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ بدءاً بتهيئة البنية الأساسية الثقافية اللازمة لتنظيم معارض الكتاب، مرورا بإقامة المهرجانات الإقليمية والوطنية، وإعادة إحياء تعليم مواد الفنون، ووضع نظام مدارس حرة للتكوين الثقافي في المجموعات السكانية المحلية، وإطلاق برنامج الترويج للكتاب والقراءة، وتنظيم مهرجانات المسرح والرقص وبرامج لإنجاز اللوحات الجدارية في المقاطعات والبلديات. والهدف من هذه

البرامج[٩٠] هو تحسين البعد الذي ينطوي عليه العمل الثقافي وأثره، وهو العمل الذي يهدف إلى إبراز مجموع الخصائص الروحية والمادية والفكرية للمجموعات البشرية، وذلك بإدماج البعد الذي تنطوي عليه أشكال التعبير الشعبي والسكان الأصليين، على نحو ما قامت به اليونسكو بإدراجها جماعة Saint Esprit des Congos بفيلا ميلا ضمن التراث الثقافي الإنساني.

٩٦- وفيما يتعلق بحقوق المواطنين، يظل التحدي الكبير الذي تواجهه الحكومة والشعب الدومينيكي يتمثل في إقامة مجتمع معتز بثقافته وديمقراطي ومتنوع.

٣-١٢ المجموعات المستضعفة

٩٧- ليس هناك في الجمهورية الدومينيكية مجموعة اجتماعية واحدة أكثر عرضة للتفاوت في الفرص وفي توزيع الثروات من المجتمع الريفي. فالجهود المبذولة على مدى السنوات الأربعين الماضية لتمكين المجتمع الريفي من الاستفادة من ميزات الإصلاح الزراعي وكذلك من القروض التجارية التي يقدمها المصرف الزراعي ومن المساعدة التقنية، لم تكف للتغلب على تركز الفقر في الأرياف.

٩٨- وتتجلى هذه الوضعية القصوى في مؤشرين اثنين ملازمين هما تراجع القطاع الزراعي وانعدام الأمن الغذائي[٩١]. فعلى مستوى الاقتصاد الكلي، تراجعت حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من ١٢ في المائة في التسعينات إلى نسبة لم تتجاوز ٨ في المائة في منتصف العقد الماضي، في حين تراجع إنتاج هذا القطاع لأغراض الاستغلال من ٢١ في المائة إلى ١٥ في المائة في الفترة ما بين ١٩٩٦ و٢٠٠٧. وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، فحتى الغاية الثانية من الهدف الأول من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، وهي الغاية المتمثلة في تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من المجاعة إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٢ - أي تخفيضها من ٢٧ في المائة إلى ١٣,٥ في المائة - لن تتحقق على اعتبار أن هذه النسبة لن تقل حسب التوقعات عن ٢١,٧ في المائة[٩٢].

٩٩- والحال أن هذه الأرقام لا تسمح بتكوين فكرة دقيقة عن الجهود الكبيرة التي بذلتها السلطات للتغلب على هذا الوضع. وبالفعل، يجري تنفيذ عدد من البرامج الواعدة، مثل وجبة الغذاء المدرسية التي وزعت في نهاية عام ٢٠٠٨ لـ ١,٦ مليون تلميذ، دومينيكي وغير دومينيكي، في نظام التعليم العام. وتستثمر وزارة التعليم في هذا البرنامج مبلغ ١٧ مليون بيزو دومينيكي يومياً (نحو ٥٠١ ٣٢٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة) وهو ما يسمح بتزويد المستفيدين بنسبة ٢٠ إلى ٢٥ في المائة من حاجتهم إلى الغذاء اليومي لنموهم البدني والعقلي[٩٣].

٣-١٣ حقوق المهاجرين

١٠٠- تُعد الجمهورية الدومينيكية أحد البلدان التي تقدم أكبر التضحيات لكفالة حقوق المهاجرين، بوصفها دولة المغادرة ودولة الاستقبال معا. فليس هناك في الدستور ولا في قوانين البلد ما ينافي هذه الحقوق، ولذلك يعتزم البلد الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

١٠١- ويبدو ذلك جلياً بشكل أكبر إذا ما نظرنا إلى المعضلة المزدوجة التي يواجهها البلد، ألا وهي التحول من مجتمع زراعي بامتياز (٨٠ في المائة من السكان في عام ١٩٦٠ كانوا يعيشون في الأرياف)، ولم يتجاوز عدد السكان آنذاك ٤ ملايين نسمة، إلى مجتمع حضري (٧٥ في المائة من السكان في عام ٢٠٠٠ يعيشون في المدن)، وقد قفز عدد سكان إلى ٩,٢ مليون نسمة. وفي هذه الظروف، تعاني الدوائر العامة من القصور والعجز عن بلوغ جميع السكان لتزويدهم بخدمات نوعية. ومن جهة أخرى، هناك تحدٍ ثانٍ يتمثل في الحقيقة الديمغرافية التي تولد تدفقاً للمهاجرين إلى الخارج بلغ نحو ١,٥ مليون دومينيكي يقابله هجرة يد عاملة غير مؤهلة قادمة من هايتي أساساً ولكن ليس حصراً.

١٠٢- ويزعم كثيرون أن على الجمهورية الدومينيكية أن تستوعب اليد العاملة الهايتية وأن تكفل لها فضلا عن ذلك إقامة كريمة، أو لائقة على أقل تقدير، وذلك بأن تتيح لها المسكن والنظام الصحي والتعليم والنقل والمعاش ومستوى أحسن في الراتب. والحال أن البلد غير قادر على توفير أي من هذه الامتيازات بشكل مرض، ذلك أنه عاجز حتى عن توفيرها لمواطنيه[٩٤]. فالأمر لا يتعلق بإقصاء أحد لمجرد الرغبة في الإقصاء، أو انتهاك حقوق لمجرد الرغبة في انتهاكها، بل يتعلق بعدم القدرة من الناحية الاقتصادية على توزيع ثروات غير متاحة لبلد نامٍ يعيش ٥٤,٥ في المائة من سكانه دون خط الفقر[٩٥].

١٠٣- وبالرغم من هذه القيود، فإن الجمهورية الدومينيكية، وليس من قبيل الدفاع عن نفسها، لا تمارس ولا تشجع أي انتهاك منهجي لحقوق الإنسان على أراضيها. فالأجانب الذين يقيمون على أراضيها بصفة قانونية أو غير قانونية يتسم وضعهم بما يلي:

'١' فهم يدخلون البلد بمحض إرادتهم وليسوا مكرهين، ويمكنهم مغادرة الإقليم إذا ما قرروا ذلك؛

'٢' يتلقى من يعمل منهم راتباً محدداً بالاتفاق مع رب العمل ووفقاً للقواعد السارية المفعول؛

'٣' تنطبق قاعدة 'الأجر المتساوي عن العمل المتساوي' على جميع العمال بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الجنسية؛

'٤' يتمتعون بحرية الانضمام إلى نقابات وحرية تشكيل جمعيات؛

'٥' يعاملون على قدم المساواة فيما يخص الامتيازات الاجتماعية التي يحددها القانون، وفقاً لقانون العمل؛

'٦' يجوز لهم المطالبة بحقوقهم كعمال لدى وزارة العمل، وهم يقومون بذلك؛

'٧' يتمتعون بإمكانية اللجوء إلى المحاكم الوطنية، وكذلك الحصول على سبل الاتصال الجماهيرية، والوصول إلى المجالس المؤسسية والدينية، الوطنية والدولية، دون التعرض لعقوبات ولا لإجراءات انتقامية؛

'٨' يمكنهم الوصول بحرية إلى شتى المؤسسات ذات الطابع الديني وإلى شتى المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الثنائية التي تقدم لهم الدعم والحماية، وكذلك إلى وسائل الاتصال الوطنية والدولية؛

'٩' يمكنهم التنقل بحرية على كامل الإقليمي الوطني والانتقال من قطاع اقتصادي إلى آخر ومن شركة إلى أخرى ومن مكان عمل إلى آخر؛

'١٠' يستفيدون من نفس الخدمات التي يستفيد منها رعايا البلد، سواء من حيث العدد أو من حيث النوعية، لأنهم ليسوا مقصورين ولا مرغمين أبدا على الإقامة في أماكن مخصصة لهم حصراً، ولا هم مفصولين أو معزولين عن بقية السكان الدومينيكيين؛

'١١' يتمتعون بالمساواة في الحصول على الإمكانيات والخدمات المتاحة في البلد، والفارق الوحيد فيما يخصهم يكمن في وضعهم الاقتصادي؛

'١٢' لا يحصل بالضرورة آخر الواصلين منهم للإقامة لفترة مؤقتة دون مؤهلات مهنية وبصورة غير قانونية، على أحسن الخيارات وأفضل الظروف المعيشية الممكنة بمجرد وصولهم، وبالتالي يبقى هؤلاء ضمن شرائح المجتمع الأقل حظوة؛ وعلى أية حال، فإن عدد الذين يرقون في السلم الاجتماعي، وفي القطاع التجاري، والجامعي، وعالم الأعمال، وفي السياسة يزداد بدون انقطاع؛

'١٣' لا يعيش هؤلاء منعزلين عن المجتمع، بل في تفاعل متجانس مع أفراد شتى الجماعات الأخرى، في الأرياف أو المدن.

١٠٤- صحيح أنه قد تحدث حالات إقصاء مرفوضة لدواعي اقتصادية وليس بسبب الجنسية أو لون البشرة[٩٦]. وتود الجمهورية الدومينيكية أن تؤكد أنها تعارض بحزم وقوة أي شكل من أشكال المساومة والتجاوز على حساب العمال المهاجرين، ولا سيما الذين هم في وضع غير قانوني[٩٧]. وما دام المهاجرون الهايتيون يعملون في جميع قطاعات الاقتصاد، فإن التحدي المطروح يكمن في تنظيم وإدارة تدفقات الهجرة لكي يجد العمال المهاجرون أنفسهم في وضع قانوني، ولكي لا تكون أعدادهم أكثر مما هو مطلوب بالمقارنة مع الاحتياجات أو الطلب من اليد العاملة، ولكي تكون مساهمتهم إيجابية، ولكن أيضا لتفادي تحول هذه الهجرة إلى مصدر منافسة غير شريفة بين الشركات وعبئا اجتماعيا لا يحتمل[٩٨].

١٠٥- وهناك مسألة حساسة في هذا الصدد، تتعلق بأوجه التعسف والتجاوزات التي يُدّعى أن أقسام الهجرة ارتكبتها في حق رعايا هايتيين أثناء إعادتهم إلى وطنهم، منتهكين بذلك حقوقهم. ويجدر التأكيد في هذا الخصوص على أن المديرية العامة للهجرة تقوم بإعادة الهايتيين الموجودين في وضع غير قانوني إلى وطنهم في ظل احترام الشروط التي نص عليها البروتوكول الموقع عليه في هذا الصدد بين هايتي والجمهورية الدومينيكية في عام ١٩٩٩، وهي تحرص بالأخص على أن يكون الأمر كذلك في الممارسة[٩٩].

١٠٦- وكثيرًا ما تثار مسألتان أخريان فيما يخص حالة استضعاف الهايتيين الموجودين في البلد وهما الصحة والتعليم. ففيما يتعلق بالصحة، يُشاع أمام الرأي العام الوطني والدولي أن الهايتيين لا حق لهم في الخدمات الطبية بسبب عدم تمتعهم بأوراق قانونية أو لأسباب أخرى[١٠٠]. وما تخصيص وزارة الصحة العمومية والمساعدة الاجتماعية نسبة ٢٣ في المائة من ميزانيتها العادية للخدمات الصحية خلال العقد الجاري، والرخص الاستثنائية الممنوحة للأطفال في سن الدراسة، والتسهيلات الممنوحة في البلد للجامعيين الهايتيين إلا عناصر من جملة عناصر أخرى تدل على بطلان هذه الادعاءات[١٠١].

٤- تحديان كبيران والتزام رسمي بمواجهتهما

١٠٧- لقد بلغت عملية الانتقال إلى الديمقراطية مرحلة إرساء المؤسسات لجميع العمليات المتصلة بالديمقراطية في الجمهورية الدومينيكية. وينتج عن ذلك تحديان كبيران[١٠٢]: الأول هو تمكين الجميع على قدم المساواة، بغض النظر عن الفروق الاقتصادية، من نفس الفرص ونفس الخدمات، في المناطق الحضرية وفي الأرياف وفي المناطق شبه الحضرية، دون تمييز بسبب الجنس أو الجنسية أو العرق أو السن أو أية اعتبارات أخرى. والثاني هو وقف تدفقات العمال المهاجرين بدون أوراق قانونية الذي يواصلون دخول البلد وتنظيم هذه التدفقات، وذلك للتمكن من تحمل العبء الاجتماعي الاقتصادي والمؤسسي والثقافي واستيعاب هذا العبء الذي يفرض على البلد هجرة تمثل أصلا ١٢ في المائة من السكان.

١٠٨- ويكشف تقييم التقدم المحرز خلال العقد الماضي أن عزم الحكومة والمجتمع على العمل بحزم لحماية وتعزيز الحقوق الأساسية أمر لا غنى عنه للتغلب على العراقيل التي تمنع الرجال والنساء من كل الأعمار ومن كل الشرائح الاجتماعية ومن كل الأعراق ومن كل الجنسيات من التعايش في كرامة ومن التطلع بأمل إلى مستقبل أفضل.

١٠٩- وما عدم المساواة إلا سمة تاريخية للتركيبة الاجتماعية الاقتصادية للجمهورية الدومينيكية، وهي أصل الإقصاء الاجتماعي الذي لا تحتمل للرعايا والأجانب على السواء. ويتطلب التخفيف من عدم المساواة هذه وضع سياسات كفيلة بتعزيز حقوق الإنسان واعتماد تدابير تراعي مطالب الشرائح التي ما فتئت تتعرض إلى الإقصاء.

١١٠- ولذلك تلتزم الجمهورية الدومينيكية رسمياً بمواصلة تنفيذ جميع المبادرات الرامية إلى تمكينها دائما من الوفاء بصورة أفضل بالتزاماتها الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

١١١- وفي ظل هذه الجهود المتواصلة، يقوم عمل الحكومة أولا على احترام الدستور والقوانين، ثم على تنفيذ سياسات ترمي إلى تحسين التعليم، وتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي، وكفالة توسيع سوق العمل مع الحرص على أن يكون مستوى الأجور، بما في ذلك الأجر الأدنى، كفيل بأن يتيح للأجراء ولأسرهم مستوى معيشياً لائقاً.

١١٢- وتولي الجمهورية الدومينيكية أهمية خاصة لتقييم وضع حقوق الإنسان على المستوى الدولي لأن ذلك يمثل بالنسبة لها فرصة للوقوف على أفضل الممارسات والاستفادة من الملاحظات والتوصيات التي يستلهما التقرير الدوري الشامل من أجل تحسين إمكانية التمتع بجميع حقوق الإنسان في البلد.

Notes

[1] La Cumbre de las Fuerzas Vivas consensuó, durante los meses de enero-marzo 2009, una serie de propuestas relativas a migración, derechos laborales, servicios de salud y de educación, empleo seguro, seguridad ciudadana y de ciudadanía. Las conclusiones y la lista de las instituciones y de las personas asistentes aparece en http://www.cumbre2009.com.do/.

[2] La reforma a la Constitución en 2009 culminó un amplio proceso de consultas efectuado durante los años 2004-2008.

[3] La Secretaría de Estado de Trabajo (SET) celebró en mayo el "Foro de Actualización Laboral" que congregó a dependencias gubernamentales, así como la OIT y las principales ONGs del país y empresas del sector privado, en varios paneles para exponer y discutir la problemática de los derechos humanos en contextos tales como la crisis económica en el empleo de la mujer y posibles acciones a implementar para contrarrestar la pérdida de empleos, la generación de empleos, la conciliación en el Código Laboral, jueces e inspectores laborales, avances y perspectivas de la seguridad y la salud en el trabajo en el país, el seguro de riesgos laborales, y el trabajador migrante en la industria azucarera.

[4] La Secretaría de Estado de Interior y Policía celebró en junio 2009 el "Seminario Internacional sobre Políticas Migratorias y Experiencias en procesos de Regularización", que contó con la presencia de 42 ministros de Interior de igual número de países.

[5] La Comisión Interinstitucional de Derechos Humanos fue creada por el Decreto 408-04, del 5 de mayo 2004, en cumplimiento del Programa y Plan de Acción de Viena de 1992. La Comisión agrupa a las Secretarías de Estado de Relaciones Exteriores, de Interior y Policía, de Trabajo, de Salud, de Educación, de las Fuerzas Armadas, de la Mujer, de Cultura, Procuraduría General de la República; también, la Suprema Corte de Justicia, el Congreso Nacional, la Junta Central Electoral, la Comisión de los Derechos Humanos, el Consejo Nacional para la Niñez y la Adolescencia, la Dirección General de Prisiones, la Dirección General de Bienes Nacionales, el Instituto Nacional del Azúcar y el Consejo Nacional de Lucha contra la Pobreza.

[6] El Taller se celebró el primer trimestre de 2009 y al mismo asistieron los miembros de la Comisión Interinstitucional de Derechos Humanos y representantes de las principales ONGs del país ligadas al sector.

[7] Ver, http://www.cumbre2009.com.do/.

[8] Por esa razón temas de tanta relevancia como el medio ambiente, los derechos de las personas mayores y las discapacitadas, así como la libertad de religión, no aparecen reflejados en este documento.

[9] Constitución de la República Dominicana 2009: Art. 28.

[10] Constitución de la República Dominicana 2009: subsección 1, Art. 29.

[11] Constitución de la República Dominicana 2009: Art. 29.

[12] Constitución de la República Dominicana 2009: Art. 30-36.

[13] Constitución de la República Dominicana 2009: Art. 37-40.

[14] Constitución de la República Dominicana 2009: Art. 41-54.

[15] Constitución de la República Dominicana 2009: Art. 55-57.

[16] A modo de ejemplo: Ley 87-01 sobre Seguridad Social; Ley 258-04 sobre Migración; Código Procesal Penal de 2004. También, las resoluciones No. 1920-2003 y del 14 de diciembre de 2005 de la Suprema Corte de Justicia relativas al acceso a la justicia de los extranjeros y a la ciudadanía.

[17] El Consejo Económico, Social e Institucional, CESI, creado mediante el Decreto 13-05, está integrado por asociaciones empresariales, organizaciones sindicales y representante de la sociedad civil.

[18] En el período 2007-2008, se han abierto en la ciudad capital de Santo Domingo 15 Fiscalías, que han recibido un total superior a los 30,000 expedientes.

[19] La Secretaría de Estado de Interior y Policía celebró a mediados del mes de junio 2009, con la presencia de 25 ministros de Interior de diversos países un taller de tres días sobre “Políticas Migratorias y Experiencias en Procesos de Regulación”.

[20] También fue aprobada por el Congreso y promulgada por el Poder Ejecutivo la Ley de Función Pública número 41-08, que garantiza la igualdad de acceso a la función pública y establece como causa de despedido el acoso sexual. Con anterioridad aprobó la Ley 19-01 del Defensor del Pueblo, cuya implementación ha tardado mientras se llega a un consenso relativo a la persona que ocupará dicha posición. También la Ley Municipal 176-07, que incluye a las mujeres en los espacios de participación ciudadana de los ayuntamientos y especializa un cuatro por ciento (4 por ciento) de los fondos del presupuesto exclusivos para el tema de género.

[21] Ver, http://www.pciudadana.com/proyectos.htm.

[22] República Dominicana es parte de la Carta Internacional de Derechos Humanos de Naciones Unidas, del cuerpo de tratados de Derechos Humanos de Naciones Unidas, y de otros instrumentos tanto del Sistema Universal como del Regional de la OEA. Con relación a los mecanismos convencionales, el Estado ha aceptado la competencia de los Comités establecidos en virtud de Tratado que poseen el mecanismo de denuncias individuales para que conozcan casos en contra del Estado. El Estado tiene en fase de aprobación la Convención sobre Trabajadores Migrantes y la Convención sobre Desapariciones Forzadas. República Dominicana ha cumplido con el Plan Nacional de Educación en materia de Derechos Humanos, del cual se publicaron dos ejemplares: Hacia un Plan Nacional de Educación en Derechos Humanos: Diagnóstico (volumen I), y Hacia un Plan Nacional de Educación en Derechos Humanos: Lineamientos Estratégicos (volumen II). En el ámbito regional, República Dominicana es parte de la Convención Interamericana de Derechos Humanos y ha reconocido la competencia contenciosa de la Corte Interamericana de Derechos Humanos, así como la Convención contra la tortura, y Belén do Pará: Convención Interamericana Para Prevenir, Sancionar y Erradicar la Violencia Contra la Mujer. Del 30 de marzo al 4 de abril del 2009, previa invitación del país, la Corte Interamericana de Derechos Humanos, celebró su XXXVIII Período Extraordinario. En dicha sesión se celebraron audiencias públicas y un seminario sobre la recepción de la jurisprudencia de la Corte Interamericana en las decisiones de los tribunales nacionales.

[23] En sentencia del 9 de febrero de 2005, núm. 4, el Pleno de la Suprema Corte de Justicia dispuso: "… Lo que es hoy reconocido por nuestro derecho positivo al consagrar el artículo 1 de la Ley No. 76-02 (Código Procesal Penal), al referirse a la primacía de la Constitución y los tratados en el sentido de que estos 'prevalecen siempre sobre la ley', de lo que se infiere que si bien forman parte del derecho interno el conjunto de garantías reconocidas por la Constitución y la jurisprudencia constitucional, así como las normas supranacionales integradas por los tratados, pactos y convenciones internacionales suscritos y ratificados por el país, las opiniones consultivas y las decisiones emanadas de la Corte Interamericana de Derechos Humanos, lo que se ha dado en denominar **bloque de constitucionalidad**, que reconoce igual rango a las normas que lo componen".

[24] Ningún hecho evidencia mejor ese espíritu de apertura de la agenda de derechos humanos que haber iniciado el cumplimiento del fallo del 8 de septiembre de 2005 de la Corte Interamericana de Derechos Humanos, relativo al caso de las niñas Yean y Bosico, incluso en aquellas partes del fallo en que la misma Corte estableció que los hechos que involucran el análisis de ciertas garantías tuvieron lugar con anterioridad a que República Dominicana reconociera la competencia contenciosa de ese tribunal. Ver, Comisión Interamericana de Derechos Humanos: OEA/Ser.L/V/II.129. Doc. 4; "El acceso a la Justicia como garantía de los derechos económicos, sociales y culturales"; 7 septiembre 2007: párrafos 165-166, 190-191, 198-201 y nota 81. A propósito de dicho fallo, la Corte no declaró la vulneración del Artículo 8 de la Convención, sino que sostuvo que los hechos que involucran el análisis de esta garantía tuvieron lugar con anterioridad a que República Dominicana reconociera la competencia contenciosa de ese tribunal. Lo que la Corte sí recomendó fue, en lo que aquí concierne, recortar la amplia discrecionalidad de los funcionarios, que es precisamente lo que las autoridades dominicanas acaban de hacer en orden a salvaguardar la validez del Artículo 8 de la referida Convención.

[25] Cada 6 meses el denominado Libro Blanco da seguimiento sistemático a la libertad de asociación, los sindicatos y relaciones laborales; los tribunales laborales; igualdad de género y formas de discriminación; las peores formas de trabajo infantil; el derecho ambiental; la promoción de una cultura de cumplimiento y el compromiso político general.

[26] Con una población de 8.4 millones de habitantes, a Haití le corresponde el Índice de Desarrollo Humano más bajo de América: 0.529, de acuerdo al PNUD en 2007. Del 54.4 por ciento de la PEA que quiere y que legalmente puede trabajar sólo el 49,6 por ciento está ocupado, y de este porcentaje el 82 por ciento es trabajador independiente en el sector informal. Desde 2003, las condiciones han mejorado, aunque no de manera suficiente: ese año el PIB per cápita se estimaba en $EE.UU.1,700, en 2006 el Fondo Monetario Internacional lo promedió en $EE.UU.1,840, y para 2007 y 2008 estimó su crecimiento en $EE.UU.1,914 y en $EE.UU.1,994, respectivamente.

[27] Comisión Económica para América Latina (CEPAL): *Panorama Social de América Latina, 2006*. Por otro lado, de acuerdo al Informe sobre Desarrollo Humano, del PNUD, en 2008, el 45 por ciento de la población dominicana (4 millones 486 mil dominicanos) son pobres. De éstos, 1 millón 64 mil personas, padecen condiciones de pobreza extrema. La pobreza tuvo un pico de crecimiento significativo en 2003 y comienza a reducirse, pasando de 43.1 por ciento en 2004 a 36.3 por ciento en 2006, de acuerdo a cifras del Banco Mundial.

[28] En 2007 se registraron 51 niños de diferentes nacionalidades, 483 en el 2008 y de enero a marzo del año en curso 122.

[29] A ese logro contribuye el establecimiento de 54 Delegaciones de Oficialías del Registro Civil en los hospitales públicos para expedir actas de nacimiento a los recién nacidos. También, la puesta en funcionamiento de 6 Unidades Móviles para Declaraciones Tardías de Nacimiento que deambulan por todo el territorio nacional para atender los expedientes de declaración tardía de nacimiento y proporcionando asistencia a ciudadanos que estando registrados, no posee cédula de identidad.

[30] La situación del Registro del Estado Civil en República Dominicana alcanzó niveles extremos de desorganización, ya que las oficialías del Estado Civil eran manejadas por particulares sin conocimiento ni criterio alguno de lo que su desempeño representaba. Como correctivo, en el año 1992, fue promulgada la Ley 8-92, debido a la cual la Oficina Central del Estado Civil y las Oficialías del Estado Civil pasaron a depender de la Junta Central Electoral.

[31] Ver http://www.jce.do/web/.

[32] Constitución de la República de Haití de 1987, Art. 11.

[33] La constitución dominicana de 2009 reafirma el requisito de residencia legal en el país para conceder la ciudadanía dominicana en función del *Jus Solis*: "*Artículo 16. Son dominicanas y dominicanos: … c) Los nacidos en el territorio nacional, con excepción de los que fueron hijos de extranjeros miembros de legaciones diplomáticas y consulares o de extranjeros que se hallen en tránsito o residan ilegalmente en territorio dominicano*."

[34] Constitución de la República de Haití de 1987, Art. 15.

[35] Ver, Art. 68 de la Ley Electoral 275-97 y sus Modificaciones.

[36] Las personas que por robos menores y por ocasionales dificultades, pleitos y malentendidos individuales, matrimoniales, familiares, laborales o entre grupos locales de tipo informales, se ven afectadas por casos de agresión o de exclusión cuentan con el Artículo 9 de la Ley No. 24-97 que modifica el Artículo 336 del Código Penal.

[37] El Artículo 16 del Código Civil establece que en todas las materias y en todas las jurisdicciones, un extranjero transeúnte que sea demandante principal o interviniente forzoso está obligado a dar fianza para el pago de las costas y de los daños y perjuicios resultantes de la litis, a menos que posea en República Dominicana inmuebles de un valor suficiente para asegurar ese pago. Por eso, para garantizar a toda persona y sin discrimen el acceso a la justicia, la Suprema Corte de Justicia declaró como inaplicable, en tanto que el discriminatorio, el artículo de referencia.

[38] Ver, Sentencia del 17 de febrero de 2006; Resolución 1920 del 13 de noviembre de 2003. Las violaciones al derecho a la vida y a la dignidad de las personas son, en todo caso, pasibles de sanción judicial.

[39] La población y representantes de las fuerzas del orden podrán tomarse la justicia en sus manos por razones que van, desde la falta de acceso a ella y la desconfianza ante las autoridades nacionales, hasta la creencia falaz de que las leyes no sirven para nada, que las sentencias están compradas o que los centros de detención son antros de perdición. Sin embargo, no por ello las autoridades nacionales dejan de hacer todo lo posible por contener y superar esas ilegalidades.

[40] En agosto de 2004 se modificó el Código Procesal Penal (Ley 76-02) que agiliza los procedimiento, salvaguarda los derechos de las partes, restringe el tiempo de la prisión preventiva, modifica la responsabilidad instrumental del Ministerio Público y la de la Policía en la investigación de delitos, sustituye el antiguo sistema de convicción íntima del juez por uno de pruebas y evidencias objetivas, y salvaguarda la presunción de inocencia del inculpado.

[41] Incluso tradicionales delitos de cuello blanco han sido juzgados y condenados en estricto apego a las leyes, y tanto la impunidad ante la ley, como la parcialidad en la administración de la justicia, se encuentran en retroceso.

[42] Ejemplo, la sentencia del 24 de febrero de 1999 sobre el Recurso de Amparo y su reglamentación.

[43] Desde la entrada en vigor en agosto del año 2004 de la Ley 76-02 del nuevo Código Procesal Penal, la institución policial se esmera por cumplir de manera rigurosa los procedimientos del debido proceso y garantías fundamentales tales como el derecho

a la vida, la dignidad de la persona, la libertad y la seguridad, considerándolo. En récord consta que todos los procesos de muertes violentas a manos de las fuerzas policiales que se siguen son tratados e investigados por el Ministerio Público y la Dirección de Asuntos Internos de la Policía Nacional, quienes luego apoderan a los tribunales ordinarios competentes para que sean juzgados. Cualquier ejecución sumaria –mal denominada extrajudicial puesto que la pena de muerte no existe en República Dominicana–, es tratada como un homicidio y el compromiso ya verificado es el de aplicar las normas internas jurídicas de protección y garantía de acuerdo al Art. 6 del Pacto de los Derechos Civiles y Políticos.

[44] Las Fuerzas Armadas han logrado la disminución de violación a los derechos humanos por parte de sus miembros, comprometiéndose a seguir capacitando en derechos humanos y derecho internacional humanitario para el próximo quinquenio al 50 por ciento de sus 50,000 miembros.

[45] Estadísticas del Banco Mundial: http://www.worldbank.org/wbi/governance. Ver también, Latinobarómetro, Informe 2008, que promedia la percepción de los ciudadanos respecto al número de funcionarios dominicanos corruptos en 75.7 por ciento para el período 2001-2008: http://www.latinobarometro.org.

[46] No obstante esos resultados, la encuesta "Cultura política de la democracia en la República Dominicana, 2008", de Barómetro de las Américas, afirma que "aunque en la opinión pública predomina la idea de que en la República Dominicana la corrupción es un problema generalizado, el porcentaje que reporta haber sido víctima de algún acto de corrupción ha declinado en los últimos cuatro años, de 21.2 por ciento en el 2004 a 16.3 por ciento en el 2008. Sin embargo, mientras el declive entre el año 2004 y 2006 es estadísticamente significativo, no así entre 2006 y 2008".

[47] Ver http://www.cnecc.gob.do.

[48] Constitución de la República Dominicana 2009: Art. 32.

[49] La ONG Centro para la Orientación e Investigación Integral (COIN) estimó que de 17,000 a 33,000 mujeres dominicanas en el extranjero son víctimas de la trata. Los países principales de destino están en Europa Occidental, Argentina, Brasil, Centroamérica y el Caribe, y la mayoría de las víctimas eran madres solteras sin educación, en busca de mejorar las condiciones de vida de sus hijos. En el país, las víctimas son típicamente mujeres o adolescentes traficadas para la explotación sexual en áreas urbanas o turísticas. De acuerdo al COIN y a la Organización Internacional para las Migraciones (OIM), las organizaciones de trata son típicamente grupos pequeños que conocen a las futuras víctimas mujeres por medio de amigos y familiares.

[50] La Procuraduría General instituyó en 2004 el Departamento contra el Tráfico Ilícito de Migrantes y Trata de Personas, de conformidad con la Ley 137-03. Ese departamento mantiene activos los esfuerzos contra el Tráfico y Trata de Personas, por medio de: reconocimiento e investigación en zonas de alto riesgo efectuando el cierre de locaciones y persecución de personas involucradas, labor de cooperación y seguimiento con organismos relacionados y la realización de campañas de información pública, así como realización de talleres y seminarios a nivel nacional.

[51] La Unidad de Prevención del Departamento Contra el Tráfico Ilícito y Trata de Personas de la Procuraduría General, en coordinación con las Secretarías de Trabajo y de Educación, continuó sus entrenamientos de concienciación en las escuelas del país. Por su lado, el COIN administró el Centro de Salud e Información Migratoria para la Mujer Migrante, desde donde efectuó campañas comunitarias de educación en las zonas de alto riesgo.

[52] La Comisión Interinstitucional Contra el Abuso y la Explotación Sexual Comercial está integrada por las siguientes instituciones gubernamentales y no gubernamentales: Secretaría de Estado de Trabajo; Consejo Nacional para la Niñez

y Adolescencia; Secretaría de Estado de Educación; Secretaría de Estado de Relaciones Exteriores; Policía Nacional; Secretaría de Estado de Salud Pública; Secretaría de Estado de la Mujer; Suprema Corte de Justicia; Procuraduría General de la República; Fiscalía del Distrito Nacional; Instituto de la Familia; Secretaría de Estado de Turismo; Policía Turística; Dirección General de Migración; Instituto Interamericano del Niño (IIN); Muchachos con Don Bosco, Visión Mundial-RD; Proyecto MAIS; Proyecto Caminante; Coalición ONG; Fondo de las Naciones Unidas para la Infancia (UNICEF); y el Programa Internacional para la Erradicación del Trabajo Infantil de la Organización Internacional del Trabajo (IPEC/OIT).

[53] La Procuraduría General de la República, por medio de la Unidad de Educación y Prevención, aúna esfuerzos con organizaciones comunitarias para ofrecer cursos de prevención y de capacitación en las escuelas del área metropolitana de Santo Domingo en tráfico de personas y de ilegales, así como de explotación sexual con fines comerciales. A febrero 2008, ha beneficiado a 2,130 adolescentes incluyendo 200 en la Escuela Liceo Evangélico en Villa Juana, 600 en el Liceo Estados Unidos de América en Gazcue, 430 en la Escuela Socorro Sánchez en Villa Duarte, 250 en el Liceo Ramón Emilio Jiménez en Santo Domingo, 300 en el Liceo Ramón Matías Mella y 350 en el Politécnico Pilar Constanzo de Villa Duarte.

[45] UNICEF: “Trafficking of Boys, Girls and Young People from Haiti to the Dominican Republic” (2004). Ver también: www.unicef.org/republicadominicana/english/protection_12467.

[55] Entre las campañas gubernamentales en contra del abuso sexual de las mujeres con fines comerciales tenemos, mediante la Procuraduría General y la Dirección de Migración, y de diversas NGOs y medios de comunicación social dominicana: “La Ley Pega Fuerte”, “No al Comercio Humano”. También, incluyendo la colaboración de la Secretaría de Estado de la Mujer y la ONG FINJUS: Impresión Popular de la Ley 137-03 (“Comprendiendo la Ley 137-03”) y “Mujer conoce tus derechos”, con guiones de radio escritos por profesionales de la psicología, educación y leyes.

[56] Los “buscones” o intermediarios, comenzando a partir de 1986, operaron principalmente en el pasado con la complicidad de empleadores y de funcionarios medios que reclutaban o recibían a migrantes ilegales con la promesa de procurarles puestos de trabajo entre diferentes patrones urbanos y rurales.

[57] República Dominicana poco puede hacer por mejorar las condiciones económicas, políticas e institucionales en aquellos países que expulsan a sus nacionales y los convierte en trabajadores migrantes ilegales al entrar de manera voluntaria y clandestina a su territorio.

[58] Desde 2004, la Dirección General de Migración, con la asistencia de la OIM, ha entrenado por iniciativa propia a 829 de sus inspectores en 12 cursos de capacitación en técnicas migratorias y asuntos haitianos; y ha impartido, con el respaldo de las embajadas de Estados Unidos y de Francia, otros 8 cursos. También, el Gobierno Dominicano participa en el Proyecto Fortalecimiento de la Prevención Regional y Nacional y Combate del Tráfico de Personas en América Latina, de la Oficina de Naciones Unidas para el Combate Contra las Drogas y el Crimen.

[59] Tres razones concurrentes avalan dicha afirmación: primera, en el país existe exceso de mano de obra no calificada, razón suficiente para que no se traiga e incremente el número de mano de obra adicional. Segunda, dado que se progresa satisfactoriamente en el proceso de mecanización de la zafra azucarera, no se requiere de nuevos e inexpertos trabajadores. Y tercera, las autoridades nacionales perfeccionan sus sistemas de combate de cualquier modalidad de trata y de tráfico de indocumentados, razón ésta por la cuál no son indiferentes a ese fenómeno.

[60] El número de mujeres en la Cámara de Diputados se ha incrementado, pasando del 16 por ciento (en 2002-2006) a un 20 por ciento (en 2006-2010). A nivel de sindicatura, para los años 2006-2010, se registró un incremento de un 4.7 por ciento en relación el período anterior: se cuenta con 18 síndicas de un total de 151 para alcanzar un 11.9 por ciento del universo total.

[61] Durante los años 2006-2008, se registraron 500 muertes de mujeres y 204 feminicidios. Para contrarrestar esa realidad, las mujeres cuentan ya con servicios estatales de protección y usan facilidades como las Fiscalías Barriales y las casas de acogida.

[62] Las autoridades gubernamentales también fundaron la Procuraduría Adjunta de la Mujer con funciones de investigación sobre asuntos de discriminación contra las mujeres; impulsaron la Red de Actores/as Relevantes en el Sistema de Prevención, Atención Integral y Sanción de la Violencia de Género e Intrafamiliar; e igualmente pusieron en marcha el Modelo Nacional para la Prevención y Atención de la Violencia Intrafamiliar y la institucionalización de las Unidades de Atención Integral a Mujeres Víctimas de Violencia basada en Género.

[63] Ver, Secretaría de Estado de Trabajo: Resolución 52/2004 Sobre Trabajos Peligrosos e Insalubres para Personas Menores de 18 Años.

[64] Un estudio reciente de la OIT, que cuenta con el aval de la Secretaría de Estado de Trabajo, estableció que en el país existen 430,000 menores expuestos al trabajo infantil y que de esos los más perjudicadas son las niñas por motivos de explotación sexual. De ahí que la referida Secretaría iniciara, en junio de 2009, al proyecto “Demos una oportunidad a las niñas, erradiquemos el trabajo infantil”, con el objetivo específico de prevenir y de erradicar las peores formas de trabajo infantil.

[65] Un alto número de casos ocurren en el sector agrícola: los menores de edad acompañaban a sus padres al trabajo en los campos agrícolas, en parte porque los padres no tienen donde dejar a sus hijos o bien porque las escuelas rurales sesionan sólo unas pocas horas al día.

[66] El Comité Directivo Nacional de Lucha Contra El Trabajo Infantil, bajo la presidencia de la Secretaría de Estado de Trabajo, está conformado además por las secretarías de Estado de Educación, de Deportes, de Salud Pública y Asistencia Social, de la Mujer, de la Juventud, de Economía, Planificación y Desarrollo, de Agricultura y por el Consejo Nacional para la Niñez y la Adolescencia, el Despacho de la Primera Dama, la Liga Municipal Dominicana, el Programa Solidaridad, Muchachos y Muchachas con Don Bosco, Visión Mundial-RD, Consejo Nacional de Unidad Sindical, Consejo Nacional de la Empresa Privada, Confederación Nacional de Trabajadores Dominicanos, Instituto de la Familia, Confederación Patronal de la Rep. Dom., DEVTECH SYSTEM DOMINICANA, UNICEF y OIT.

[67] El Comité Directivo Nacional de Lucha Contra el Trabajo Infantil ha impulsado otra serie de acciones, entre los que se podrían destacar como logros puntuales: la conformación de la Unidad de Trabajo Infantil con capacidad autónoma de gestión; la ejecución del Plan Estratégico Nacional para la Erradicación de las Peores Formas del Trabajo Infantil 2006-2016 como respuesta a la problemática desde un abordaje integral; las Resoluciones 29-1993: sobre trabajo ligero, la 31-1993 sobre trabajo nocturno de los menores de edad en conciertos o espectáculos, la 52-2004 sobre trabajo peligroso e insalubre de personas menores de 18 años, la 37-2005 que crea los Comités Directivos Locales para la Prevención y Erradicación del Trabajo Infantil.

[68] Ese programa tiene como objetivo el retiro de 2,900 menores de edad de la explotación laboral e impedir que otros los reemplacen o que ingresen al mercado laboral. Su ámbito de incidencia es el sector agrícola, en particular el arrocero.

[69] A modo de ejemplo, la Secretaría de Trabajo también verifica de manera sistemática que no se empleen menores de edad en ninguna de las tareas relacionadas con la siembra, el corte, el alza y el transporte de la caña. En sus labores de supervisión empleó a 203 inspectores, todos los cuales recibieron entrenamiento especial para localizar y eliminar las peores prácticas de trabajo infantil. Y en alianza con la ONG Visión Mundial, ha iniciado el programa de “Acción en el Trabajo Infantil”, para beneficiar a los menores de edad que habitan en los bateyes azucareros de Barahona, Bahoruco e Independencia.

[70] El Ciclo Básico incluye del primero al cuarto curso de la educación primaria.

[71] El proyecto en cuestión está dirigido a prevenir los riesgos de exposición al mercado laboral y a la explotación sexual de los menores de edad. Administrado por EDUCA, con el aval del Gobierno Dominicano y del Departamento del Trabajo estadounidense, pretende alcanzar una población de 10,000 menores de edad por medio de los Espacios para crecer y programas de microcrédito vocacional.

[72] Igualmente, el Instituto Nacional de Formación Técnico Profesional, INFOTEP, acordó en 2008 implementar un programa que provee entrenamiento técnico-vocacional a 2,500 jóvenes en circunstancias económicas vulnerables.

[73] Ejemplo, asignar el 2 por ciento del presupuesto nacional al Consejo Nacional de la Niñez, debido a la crisis financiera de 2003 y a la situación internacional manifiesta a partir de 2008.

[74] Otros ejemplo de tal compromiso son los programas y servicios de protección que ejecuta el CONANI: la Línea 700 y la Línea Vida para la atención y prevención del abuso infantil, a través de la cual se han atendido 209,189 llamadas; los proyectos de prevención y control del VIH/SIDA; el fortalecimiento del Programa Nacional de Reducción de la Transmisión Vertical, en 2004, el de prevención de Tuberculosis y la Malaria, en 2006, y dos campañas publicitarias de sensibilización a la opinión pública sobre el tema de niñez y discapacidad; 56 Centros Infantiles de Atención Integral y 51 Estancias Infantiles para el desarrollo integral de los menores de 5 años y, en adición a 10 Hogares de Acogidas para la protección y atención de los menores de edad, se cuenta con 312 ONGs que desarrollan programas de protección y atención dirigidos los niños, niñas y adolescentes.

[75] El caso está en apelación en estos momentos. Por demás, la Suprema Corte de Justicia dispuso, en sentencia del 14 de mayo de 2008 en materia laboral, que el empleador es responsable de registrar a todos sus trabajadores en el Sistema Dominicano de Seguridad Social.

[76] En 2007, se realizaron 58,000 visitas de inspección regulares y 21,000 especiales; y en 2008, 60,000 y 25,000, respectivamente.

[77] Datos periódicos del Banco Central de la República Dominicana sobre tasa de desempleo; ver, http://www.bancentral.gov.do/.

[78] Talón de Aquiles del desarrollo nacional es el hecho histórico de que la relación producto-empleo es baja en República Dominicana: por cada punto de incremento en el PIB, el desempleo se reduce solamente en .67puntos.

[79] Ver, Supra 27-37 y Nota 23. El modelo económico dominicano demuestra que a pesar de que el PIB real se multiplicó por 7.2 veces entre 1960 y 2000, mientras que el de América Latina lo hizo sólo 4.7 veces, ese crecimiento económico es necesario pero insuficiente para mejorar el bienestar ciudadano y el disfrute de sus derechos. Ver, Sistema de las Naciones Unidas en República Dominicana: *Objetivos de Desarrollo del Milenio. Informe Nacional, 2004.*

[80] Sistema de las Naciones Unidas en República Dominicana: *Objetivos de Desarrollo del Milenio. Informe Nacional, 2004.*

[81] Del total general entregado desde el año 2004 hasta la fecha, se invirtieron en el programa Comer es Primero $RD7,818.1 millones (± $EE.UU.236.2 millones) y en incentivo a la asistencia escolar unos $RD1,039.3 millones (± $EE.UU.31.4).

[82] En 2008, el Bono Gas para los hogares representó una erogación de $RD685.1 millones (± $EE.UU. 20.7 millones) y el Bono Gas Chofer para el transporte público de $RD113.3 millones (± $EE.UU.3.4 millones).

[83] Entre 2003 y 2008, el Gobierno Dominicano ha entregado a través del Instituto Nacional de la Vivienda, y otras Instituciones, 228,789 facilidades habitacionales en comunidades barriales y rurales en todo el territorio nacional. En ese período, se han construido 14,434 viviendas nuevas, todas estas dotadas de infraestructura y de servicios tales como: agua potable, electricidad, drenajes pluviales y sanitarios, calles, aceras, contenes, y áreas verdes. El déficit habitacional acumulado, tanto cualitativo como cuantitativo, se estima entre las 800,000 a 900,000 viviendas, debido a lo cual cada año hace falta construir alrededor de 50 a 55 mil unidades

habitacionales. De este déficit aproximadamente más del 70 por ciento está dentro de un alto riesgo debido a los fenómenos naturales.

[84] Entre los servicios médicos más frecuentes se encuentran partos, cesáreas, cirugías, suministro de medicamentos e internamiento en los centros asistenciales del Estado en todo el territorio nacional. Tan sólo en la zona fronteriza, un 42 por ciento de las consultas realizadas benefició a extranjeros, independiente de su estatus legal en el país.

[85] Una encuesta realizada por la ONG Profamilia a 1,000 personas que viven con VIH reveló que el 43.2 por ciento se encuentra desempleada y un 20 por ciento de ellas atribuyó la pérdida de su trabajo o fuente de ingresos a su condición serológica.

[86] República Dominicana efectuó grandes avances en lo referente al acceso durante los años 1990. Desde 1991-1992 hasta 2001-2002, la tasa bruta de matrícula (TBM) en el primer ciclo del nivel básico (grados 1-4) aumentó de 91 por ciento a 138 por ciento y la tasa bruta de matrícula para el secundo ciclo (grados 5-8) aumentó de 42 por ciento al 90 por ciento. El incremento en ese mismo período fue mucho mayor para el nivel medio: de 23 por ciento a 62 por ciento. Este aumento se debió no sólo al gran número de estudiantes procedentes del nivel básico, sino también a la disminución de la deserción y al regreso de estudiantes de mayor edad para completar la educación media. En un informe para el Banco Interamericano de Desarrollo, Álvarez (2004, p.10) se refiere a políticas para incrementar la flexibilidad de la educación y fomentar el reingreso de los estudiantes a las escuelas como principal explicación del incremento en el acceso (Fuente: Informe sobre las Políticas Nacionales de Educación. República Dominicana. OCDE, 2008, pp. 156-157).

[87] El Gobierno Dominicano se propone impulsar la plena aplicación del derecho humano a la educación, con los siguientes fines: i) ampliar la cobertura, la calidad y los resultados de la educación; ii) ampliar la educación sobre los derechos humanos, con garantías de educación para las poblaciones tradicionalmente excluidas, las personas con discapacidades y las personas con necesidades educativas especiales; iii) consolidar los sistemas públicos de educación, a nivel estatal y municipal, para las comunidades urbanas, semi urbanas y rurales; y iv) atender las vulnerabilidades del sistema de educación para jóvenes profesionales y adultos a nivel nacional.

[88] Entre otras muchas iniciativas, sobresalen a modo de ejemplo, el proyecto de educación inicial con el Banco Mundial por $EE.UU.42 millones, y el Proyecto de Desarrollo de la Juventud por $EE.UU.25 millones.

[89] El cuerpo de referencia normativo incluye: la Ley 41-00 Orgánica que crea la Secretaría de Estado de Cultura, la Ley 65-00 sobre Derecho de Autor y su Reglamento de Aplicación No. 362-01, la Ley 502-08 del Libro y Bibliotecas, la Ley 481-08 General de Archivos de la República Dominicana y la Ley122-05 de Regulación y Fomento de las Instituciones sin Fines de Lucros. A su vez, durante los últimos cuatro años se han elaborado los siguientes ante proyectos de ley: a saber, Ley General de Cine, Ley del Patrimonio Cultural Material e Inmaterial de la Nación, Ley de Artesanía de la República Dominicana y en la Constitución se incluyó el Artículo 53 relativo a los derechos culturales. En otro orden de ideas, se han producido las siguientes adhesiones a las siguientes resoluciones de Organismos Internacionales: adhesión a la Convención para la Protección del Patrimonio Inmaterial en fecha 11 de septiembre de 2006, mediante la Resolución No. 309-06 del Congreso de la República Dominicana, de fecha 14 de marzo de 2006; a la Carta Cultural Iberoamericana-Organización de Estados Iberoamericanos- 2005; a la Resolución Santo Domingo, 2006. Grupos de Estados África, Caribe y Pacifico (ACP); a la Declaración de Cartagena de Indias y al Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos.

[90] En cuanto a la aplicación de estos derechos, la Suprema Corte dijo, en sentencia del 18 de julio de 2007, que los Espectáculos artísticos folklóricos, se encuentran exentos del pago del impuesto sobre la renta.

[91] Ver, PNUD: *Implicaciones del alza de precios de los alimentos en la economía dominicana. Análisis del impacto en la población vulnerable.* Santo Domingo, septiembre 2008.

[92] Ver, Sistema de las Naciones Unidas en República Dominicana: *Objetivos de Desarrollo del Milenio. Informe Nacional, 2004*. Dadas las condiciones nutricionales y de hambre representan en el país, se han tomado toda una serie de medidas que van, desde los subsidios focalizados por medio de la tarjeta del Programa Solidaridad y el Desayuno Escolar, hasta el Programa Nacional de Fortificación de Alimentos, ejecutado con fondos de la Alianza Global para la Mejora de la Nutrición. Estos programas benefician por igual a la población vulnerable, sea ésta nacional o extrajera.

[93] Adicionalmente, en estos momentos se estudia la factibilidad de diversas modalidades financieras de dirigir una línea de crédito al sector agrícola y de garantizarla con fondos de reaseguro.

[94] Las condiciones de pobreza y de desempleo en República Dominicana muestran, ante todo, que faltan puestos de trabajo incluso para los dominicanos. También, que los salarios son bajos, por ejemplo, un jornalero apenas gana $RD150 por día ($EE.UU.4.40) y el sueldo mínimo mensual para los empleados privados oscila entre $RD4,485 (± $EE.UU. 132) y $RD7,360 (± $EE.UU. 217). La consideración de las limitaciones que República Dominicana encuentra para albergar a unos inmigrantes que llegan en masa, que representan ya un 12 por ciento de la población dominicana, una cantidad significativa de la población, reviste una importancia fundamental para la política migratoria que el Estado dominicano está obligado a trazar.

[95] Ver, Supra párrafos 28 y 95-96.

[96] Prueba de lo cual es el cruce interracial e internacional que existen en la sociedad dominicana e incluso el desarrollo social, político y económico de los connotados bateyes que han llegado a ser municipios. Entre otros ejemplos: Consuelo, Quisqueya, Santa Fe, Gautier, Güaimate, Boca Chica, Guerra, San Luis, Villa Mella, Pedro Brand, Los Alcarrizos, Los Bajos de Haina, Villa Altagracia, entre otros más. Existen incluso antiguos bateyes, como Bayona, que se han convertidos en amplias zonas urbanas que trascienden el nivel de municipio.

[97] La migración voluntaria ha llegado a ser un elemento principal del mundo globalizado. Como fenómeno social, trae consigo la necesidad de ajustes legales e institucionales a nivel de la sociedad y, en particular, en el mercado del trabajo. El lado oscuro, problemático, de la migración masiva queda expuesto en los trabajadores migrantes ilegales. La contratación de éstos, en tanto que indocumentados, ocasiona una competencia desleal a todo aquel negocio o empresa que mantenga a migrantes nacionales y extranjeros en condiciones de legalidad. Ante todos yace el reto de promover la integración del trabajador migrante y de su familia, así como la institucionalización de un trato justo e igualitario, en un marco de referencia de Estado de derecho. Al mismo tiempo, dado que ni República Dominicana ni ninguna nación contemporánea por sí sola puede hacerle frente al flujo migratoria que se padece hoy día, se requieren esfuerzos conjuntos –binacionales y multilaterales–, en conformidad con el marco de referencia de los derechos humanos en el campo de Naciones Unidas, para instaurar canales flexibles y eficientes para lograr una migración legal, la cual significa una adecuada coordinación entre las naciones originarias y las receptoras de la migración.

[98] Por el lado del sector privado, éste también se supera. Por ejemplo, ya desde antes de comenzar el quinquenio 2003-2008 se ejecutan diversos programas de modernización y de reorganización social en los bateyes de la industria azucarera del sector privado –la única que opera en el país–, a un costo superior a los $EE.UU.25 millones durante los años 2007-2008.

Ese monto incluye la construcción de escuelas primarias y secundarias, clínicas rurales, comunidades modelo enteras y otras obras de infraestructura, de transporte y de bienestar social. Esta inversión social beneficia sin discrimen a los 10,000 obreros de campo de toda la agroindustria azucarera –sean éstos dominicanos, haitianos o sus descendientes– en la medida en que residen y laboran en los bateyes azucareros.

[99] Las reglamentación aplicada por la Dirección de Migración consta de las siguientes pautas normativas:

- Evitar a toda costa la separación de las familias nucleares, es decir, padres y menores de edad, aun a costa de no ejecutar la repatriación.
- Dar la oportunidad al afectado de demostrar y presentar cualquier documentación migratoria que avale su estadía. Una vez confirmado con los archivos de la Junta Central Electoral la validez de la cédula (de nacional o de extranjero, si es este el documento presentado), inmediatamente se suspende el proceso de repatriación. Esta verificación está justificada en la altísima tasa de suplantación de identidad en las cédulas y en las falsificaciones de documentos migratorios.
- Otorgar la oportunidad para demostrar vínculos familiares establecidos en República Dominicana, aún no se posea un documento migratorio o de identidad.
- Registrar cualquier bien material que demuestren ser de su propiedad, ejecutando las instrucciones de su propietario, sobre si dejarla en el territorio nacional o llevarla consigo.
- Permitir que se realicen llamadas telefónicas o avisos a los familiares.
- Levantar un registro de cada individuo a ser repatriado, incluyendo su foto para mejor identificación.
- Devolver intacto cualquier documento personal que no esté viciado de falsedad, sea éste una cédula, un carnet de trabajo, un acta de nacimiento u otro.
- Enviar una lista de sujetos de repatriación a la Embajada de Haití de aquellos de sus nacionales que serán repatriados de forma que en Haití existe una persona que los recibe.
- Realizar deportaciones los días no feriados o en horario nocturno.
- En las intervenciones migratorias no participan militares, sino personal de la Dirección General de Migración debidamente identificado.
- Transportar a las personas repatriadas en autobuses, conforme lo establece el Protocolo del 1999.
- En el marco laboral, no realizar redadas en los lugares de trabajo. Y suspender las repatriaciones los viernes, día tradicional de pago, para impedir pactos secretos entre patronos y funcionarios particulares o para evitar que aquéllos abonen salarios adeudados.
- Por ultimo, prohibir de manera terminante la repatriación de menores detenidos mendigando en la vía pública, debido a lo cual se les recoge de las calles donde practican la mendicidad y se les entrega a sus padres o a las autoridades que trabajan con niños niñas y adolescentes.

Debe subrayarse, además, que las cifras sobre la cantidad de repatriados se ve abultada por la acción en la frontera binacional del CESFRONT. Éste retorna a los nacionales haitianos sin documentos migratorios desde las propias ciudades fronterizas –debido a la avalancha de inmigrantes que a diario cruzan la frontera con fines de establecerse o permanecer de forma ilegal en el país al terminar los días de mercado autorizados en algunas de las poblaciones fronterizas.

[100] Ver, Supra 84 y 85.

[101] Ver, Supra 91 y 93.

[102] Ver, Supra 24 y Nota 27.